ORGANISATION OF
ISLAMIC COOPERATION
GENERAL SECRETARIT

ORGANISATION DE LA
COOPERATION ISLAMIQUE
SECRETARIAT GENERAL

الأمانة العامة

لمنظمة التعاون الإسلامي

OIC/CFM-44/2017/ECO/RES/FINAL **الأصل إنجليزي**

قرارات

الشؤون الاقتصادية

الصادرة عن

الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية

{دورة: الشباب والسلم والتنمية في عالم متضامن}

أبيدجان– جمهورية كوت ديفوار

10 – 11 **يوليو** 2017

الفهـــرس

رقم	الموضوع	الصفحة
1	قرار رقم 44/1-اق بشأن التعاون في مجالات الزراعةوالتجارة والسياحةوالنقل	1
2	قرار رقم 44/2-اق بشأن التوظيف والقطاع الخاص والتخفيف من حدة الفقر	11
3	قرار رقم 44/3-اق بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجماعات والمجتمعات المسلمةفي الأراضي المتنازع عليها أو المحتلة والدول غير الأعضاء في المنظمة في إطار ولاية المنظمة	19
4	قرار رقم 44/4-اق بشأن تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)	25
5	قرار رقم 44/5-اق بشأنأنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلاميالمعنية العاملة في المجال الاقتصادي	27

قرار رقم 44/1-اق

بشأن

التعاون في مجالات الزراعةالتجارة والسياحةوالنقل

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الرابعة والأربعين (دورة: الشباب والسلم والتنمية في عالم متضامن) في أبيدجانبجمهورية كوت ديفوار، يومي 10 و 11 يوليو 2017؛

إذ يستند إلى ميثاق منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بتعزيز التعاون الإسلامي البيني في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؛

وإذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الذي اعتمدته القمة الإسلامية الثالثة عشرة التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 /4/ 2016؛

وإذ يستذكر أيضاًالاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدت بموجب القرار 8/1-إق الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة التي عقدت في طرابلس بليبيا، من 16 إلى 22 /5/ 1977؛

وإذ يؤكد مجدداً اتفاقية تعزيز الاستثمارات وحمايتها وضمانها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدها مجلس وزراء الخارجية في دورته الثانية عشرة التي عقدت في بغداد بالعراق من 1 إلى /1981/69؛

وإذ يستذكر القرارات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية الصادرة عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في طشقند بجمهورية أوزبكستان يومي18-2016/10/19؛

وإذ يؤكد مجدداً القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، خاصة تلك التي اعتمدتها الدورة الثانية والثلاثون للجنة، التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية من 21 إلى 2016/11/24؛

وإذ يشيد بمختلف المبادرات التي أطلقتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها وبما تقدمه من دعم لتنفيذ قرارات المنظمة ذات الصلة؛

وإذ يأخذ علماً بالتقارير المتعلقة بأنشطة مختلف مؤسسات المنظمة في المجال الاقتصادي، وهي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛ ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام؛

أ) الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي

وإذ يستذكر الأهداف المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي المتضمنة فيبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025؛

وإذ يؤكد مجدداً القرار المتعلق بتعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي السابع حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المنعقد في أستانا بجمهورية كازاخستان من 26 إلى 28 /4/ 2016؛

وإذ يحيط علماً بالجهود التي تبذلها أمانة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في أستانا، جمهورية كازاخستان، خاصة ما يتصل باستكمال اتفاقية المقر بين المنظمة وبين حكومة كازاخستان؛

وإذ يحيط علما أيضا بتصديق جمهورية غامبيا الإسلامية النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في أكتوبر 2016؛

وإذ يرحب بإبرام مذكرات التفاهم بين المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وبين كل من المركز الدولي للزراعة الملحية والمركز الدولي للزراعة الملحية؛ والمركز الدولي للأبحاث في مجال زراعة الغابات؛ والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، على التوالي، لتنفيذ المشاريع المشتركة؛

وإذ يؤكد الدور الذي تضطلع به المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، المنشأة حديثاً كمؤسسة متخصصة في منظمة التعاون الإسلامي، في تنسيق وتنفيذ سياسات المنظمة وبرامجها في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي؛

وإذ يدركأهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تبادل الخبرات وتبادل المعارف ونقل التكنولوجيا من أجل التنمية الزراعية المستدامة، ولا سيما مبادرة تبادل المنافع بين البنك الإسلامي للتنمية؛

وإذ يعرب عن القلق إزاء تزايد معدل نقص التغذية الذي يؤثر على أكثر من 166 مليون شخص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يدرك دور الزراعة والتنمية الريفية في تعزيز الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك مساهمتها الكبيرة في النمو الاقتصادي الشامل والاستقرار الاجتماعي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما من خلال فريق عمل كومسيك المعني بالزراعة وآلية كومسيك لتمويل المشاريع.

وإذ يأخذ في الاعتبار التقارير الخاصة بأنشطة مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي:

1- **يثني** على جمهورية غامبيا لتصديقها على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، ويهيب بجميع الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على النظام الأساسي أوتصدق عليه أن تقوم بذلك حتى يدخل حيز النفاذ ولتمكين المنظمة من مباشرة مهامها على أكمل وجه.

2- **يثني** أيضاً على حكومة كازاخستان لما أحرزته من تقدم فيما يتعلق بإنشاء أمانة المنظمة وتنفيذ اتفاقية المقر.

3- **يطلب** من المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي العمل على وضع خطة عمل عشرية بالتشاور والتنسيق مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، بما فيها البنك الإسلامي للتنمية، وفقًا لبرنامج عمل منظمة التعاون الإلسامي حتى عام 2025.

4- **يطلب** من المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي تحديد ووضع مشاريع مختلفة والعمل على تنفيذها في القطاع الزراعي بشكل عام (الزراعة وتربية الأحياء المائية وتربية المواشي)، بما في ذلك الزراعة القائمة على الإجارة بمشاركة القطاع الخاص، لا سيما رواد المشاريع من الشباب على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للإسهام في بنك الغذاء وبنك الحبوب اللذين أشرفت المنظمة على وضعهما.

5- **يحث** المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي على زراعة الأغذية العضوية لتوفير الغذاء والتغذية الصحية، وأيضاً على دعم إنتاج المبيدات الحشرية العضوية وتسويقها وترويجها والتعريف بها من خلال إجراءات تحفيزية مختلفة.

6- **يحث** الدول الأعضاء على توثيق تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة فعاليته فيما بينها من خلال تبادل الخبرات والمعارف ونقل التكنولوجيا من أجل تنمية زراعية مستدامة، مع الأخذ في الاعتبار مختلف السياسات الزراعية المعتمدة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتكرار أفضل الممارسات الزراعية التي تفضي إلى حماية الموارد واستخدامها استخدامًا مناسبًا.

7- **يدعم** مشاريع البنك الإسلامي للتنمية لتبادل المنافع في مجال الزراعة والتنمية الريفية، ويدعو الدول الأعضاء التي لديها قدرات وموارد، إلى وضع نماذج لهذا التعاون للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المحتاجة.

8- **يجدد** تأكيد حاجة الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لها إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة فيما يتعلق بالزراعة والأمن الغذائي في الوقت المناسب.

ب) التجارة والاستثمار البينيين في إطار منظمة التعاون الإسلامي:

إذ يؤكد مجدداً القرار رقم 43/1-إق بشأن التجارة والاستثمار البينيين في إطار منظمة التعاون الإسلامي الصادر عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي عقدت في طشقند بجمهورية كازخستان يومي18-2016/10/19؛

وإذ يأخذ علما بقرارات الكومسيك ذات الصلةولاسيما تلك التي اعتمدتها الدورة الثانية والثلاثونللكومسيك التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية من 21 إلى 24نوفمبر 2016؛

وإذ يأخذ علماً بالقرار الصادر عن الجمعية العامة المشتركة للأجهزة المتفرعة، لا سيما فيما يتصل بأنشطة المركز الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة في القضايا ذات الصلة بالتجارة والاستثمار؛

وإذيعرب عن ارتياحه للزيادة المطردة في القيمة الإجمالية للتجارة الإسلامية البينية في السلع التي بلغت 694.23مليار دولار أمريكي في عام 2015م وأيضا لزيـادة حجم التجارة الإسلامية البينية التي انتقلت من 19.33% عام 2014 إلى 20.33% عام 2015؛

وإذيسجل بارتياح مختلف أعمال أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وتدخلاتهم في مجال تمويل التجارة التي تضمنت موافقات تجارية إجمالية من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بلغت 4.48 مليار دولار أمريكي في عام 2016، والتأمينات المختلفة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التي بلغت 4.47 مليار دولار في عام 2016؛

وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك) من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، وبخاصة من خلال فريق العمل التجاري التابع لكومسيك وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع؛

وإذ يشيد أيضابالجهود التي يبذلها الأمين العام لزيادة تنسيق أنشطة الوكالات المعنية بترويج التجارة والاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات المنظمة العاملة في مجال التجارة؛

وإذ يشيد كذلك بإسهامات مؤسساتمنظمة التعاون الإسلامي ومنها المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارةوالمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادراتومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في التنفيذ العام لقرارات منظمة التعاون الإسلامي الواردة بشأن تعزيز التجارة والاستثمار؛

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة الجمهورية التركية لعقدها قمة المعايير والإجراءات العالمية للحلال بالتعاون مع معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في مقر منظمة التعاون الإسلامي في جدة بالمملكة العربية السعودية من 15 إلى 17 ديسمبر 2016:

1- **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى توفير قاعدة بيانات لوكالات ترويج التجارة والاستثمار فيها من أجل تصميم برامج بناء القدرات ذات الصلة وتبادل أفضل الممارسات بين الوكالات المذكورة.

2- **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى وضع برامج لبناء القدرات ذات الصلة بالتجارة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المحتاجة في إطار برامج التعاون الثلاثية وفي إطار برنامج التعاون بين بلدان الجنوب فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

3- **يدعو** أيضا البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص) والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وكيانات القطاع الخاص الأخرى في الدول الأعضاء في المنظمة إلى المشاركة بنشاط في المعارض التجارية الإسلامية التي تنظم مرة كل سنتين وغيرها من المعارض التجارية والمعارض المتخصصة والمنتديات التي تنظمها المنظمة.

ج) تنمية قطاع السياحة:

عملاً بأحكام إطار منظمة التعاون الإسلامي للتنمية والتعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في المنظمة، الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في دورته السادسة التي عقدت في دمشق بالجمهورية العربية السورية من 29 يونيو إلى 2 يوليو 2008؛

وإذ يشير إلى القرار المتعلق بتنمية السياحة الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الرابعة والأربعين المعقودة في طشقند، بجمهورية أوزبكستان، يومي 18و19 أكتوبر 2016؛

وإذ يعرب عن ارتياحه لنتائج حلقة العمل المعنية بالتنمية السياحية المستقبلية في قونية، والندوة الدولية بشأن قونية في الحضارة الإسلامية، التين عقدتا في قونية بجمهورية تركيا يومي15 و 16نوفمبر 2016، ومن 17 إلى 19 ديسمبر 2016 على التوالي، احتفالا بجائزة عاصمة السياحة الإسلامية لعام 2017؛

وإذ يرحب بتدشين فعاليات مدينة المدينة المنورة عاصمة للسياحة الإسلامية لعام 2017،وذلك في المدينة المنورة بتاريخ 18 فبراير 2017؛

وإذ يعرب عن ارتياحه لمختلف البرامج والأنشطة التي تنظم احتفالاً بجائزة عاصمة السياحة الإسلامية لعام 2017 (المدينة المنورة)، التي اقترحتها حكومة المملكة العربية السعودية والمؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يعرب أيضا عن تقديره لحكومة جمهورية إندونيسيا لاستضافتها الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالسياحة الإسلامية يوم 29 سبتمبر 2016 في بادانغ؛

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما من خلال فريق عمل كومسيك المعني بالسياحة وآلية كومسيك لتمويل المشاريع؛

وإذ يلاحظ مع التقدير الدراسة المتعلقة بالعلامة التجارية للسياحة التي تراعى فيها أحكام الإسلام في السوق العالمية، التي أعدها المركز الإسلامي لتنمية التجارة، والدراسات البحثية التي أجراها مكتب تنسيق كومسيك بشأن جوانب العرض والطلب في السياحة الإسلامية، واستراتيجيات تطوير المنتجات والتسويق، فضلا عن اللوائح الخاصة بمرافق الإقامة في إطار السياحة الإسلامية؛

وإذ يشيد بمساهمات مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تطوير قطاع السياحة، وهي مركز أنقرة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والإيسيسكو والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية:

1- **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى الاستفادة من مشاركتها في مختلف الاحتفالات والأنشطة التذكارية في المدينة المنورة بوصفها عاصمة للسياحة الإسلامية لعام 2017 لتعزيز السياحة البينية في إطار منظمة التعاون الإسلامي.

2- **يدعو** الأمانة العامة إلى الاتصال بالجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن الترتيبات المبكرة للاحتفال بمدينة تبريز عاصمة للسياحة الإسلامية لعام 2018.

3- **يحث** مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية على دعم الدول الأعضاء في تنظيم فعاليات سنوية في مجال السياحة الإسلامية من أجل تعزيز التدفقات السياحية الإسلامية البينية من خلال تسهيل منح تأشيرة الدخول، في حدود ما تسمح به القوانين المعتمدة في كل بلد عضو، وتشجيع الاستثمار، ومنح العلامات التجارية والتوحيد، وبناء القدرات.

4- **يدعو** الدول الأعضاء في المنظمة إلى تشجيع مؤسسات القطاع الخاص فيها على الاستثمار الفردي والجماعي في البنى التحتية السياحية ومشاريع التنمية في الدول الأعضاء، ويطلب من مؤسسات المنظمة دعم مشاريع الاستثمار المشترك والجماعي من هذا القبيل من خلال التمويل وتسهيل السياسات الخاصة بها.

5- **يدعوأيضاً**معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية إلى وضع المعايير المناسبة لتطوير نشاط سياحي إسلامي موسع بين الدول الأعضاء.

6- **يدعو** كذلكالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وهيئات القطاع الخاص في هذه الدول إلى تشجيع السياحة البينية من خلال المشاركة الفعالة في الدورة الثالثة للمعرض السياحي لمنظمة التعاون الإسلامي، المقرر عقدها في القاهرة بجمهورية مصر العربية من 18 إلى 21 أكتوبر 2017؛بما في ذلك الفعاليةالجانبية وهيمنتدى المستثمرين من القطاعين العام والخاص في مجال السياحة، بالتعاون مع منتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك.

7- **يحث** جميع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء السياحة المزمع عقده من 12 إلى 14 نوفمبر 2017في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية.

د) تطوير النقل:

إذ يستذكر القرار رقم 11/5-إق (ق إ) الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية التي عقدت في داكار بجمهورية السنغال يومي 13 و14 مارس 2008؛

وإذ يستذكرأيضا الأهداف ذات الصلة بالنقل المتضمنة في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامية في دورته الثالثة عشرة المنعقدة في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016؛

وإذ يشير كذلك إلى القرار المتعلق بالتعاون في مجال النقل فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء النقل، الذي عقد في اسطنبول بتركيا في الفترة من 7 إلى 10 سبتمبر 1987؛

وإذ يقر بالدور الهام لمحاورالنقل في تعزيز الترابط والعلاقات التجارية وضمان التعاون من أجل التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك الحاجة إلى التعاون الشاملبين جميع وسائط النقل من أجل تعزيز المحاور المتكاملة متعددة الوسائط المستدامة فيما بينها؛

واقتناعاً منه بالمساهمة الرئيسية للهياكل الأساسية الفعالة للنقل في التنمية الشاملة والمستدامة التي تتيح إمكانات إنتاجية عن طريق ربط الناس بالفرص والأعمال التجارية في الأسواق؛

وإذ يؤكد ضرورة تعزيز الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي محاور النقل المأمونة متعددةالوسائط والسليمة بيئياًمع وجودتوصيلية مادية وتشغيلية؛

وإدراكاً منه أن شبكات النقل بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ما زالت ضعيفة الترابط؛

وإذ يسلط الضوء على الحاجة إلى إحياء المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن النقل من أجل استعراض تنفيذ جميع قرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بالنقل، نظراً للتحديات الإنمائية القائمة وما يصاحبها من تغيير في بيئة الأعمال؛

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة جمهورية السودان لعرضها استضافة المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء النقل في عام 2017؛

وإذ يسلم بأن تنفيذ مشروع داكار-بورتسودان للسكك الحديدية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي يمكن أن يكون أكثر فعالية داخل محور النقل متعدد الوسائط؛

وإدراكا منه لما يقوم به البنك الإسلامي للتنمية من بحث مستمر فيما يتعلق بطلب السنغال تمويل مكونهالوطني من مشروع سكة حديد داكار - باماكو - سيكاسو - بوبو - ديولاسو، الذي يمثل جزءاً هاماً من محور سكة حديد داكار- بورسودان التابع لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وفي ضوء المذكرة الإعلامية التي عممتها الأمانة العامة بشأن اقتراح عقد الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء النقل؛

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما من خلال فريق عمل كومسيك المعني بالنقل والمواصلات وآلية كومسيك لتمويل المشاريع؛

وإذ يعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها المؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاونالإسلامي، ولا سيما البنك الإسلامي للتنمية، كل في إطار ولايته، لدعم تطوير الهياكل الأساسية للنقل في الدول الأعضاء في المنظمةوتشجيعها على زيادة جهودها الرامية إلى تعبئة المساعدات المالية والتقنية للمنظمة في هذا الصدد:

1- **يرحب** بعرض حكومة جمهورية السودان استضافة الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء النقلخلال النصف الثاني من عام 2017، **ويدعو** جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في هذا المؤتمر.

2- **يجدد** دعوته السابقة للدول الأعضاء المعنية لإعداد وتقديم مشاريعها محكمة التصميم والتي تتعلق بمكوناتها الوطنية في محور سكة حديد داكار-بورتسودان التابع لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل تأمين الدعم التقني والتمويل الكافي من الدول الأعضاء في المنظمة وشركائها في التنمية.

3- **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى العمل على تطوير نظم نقل متعددة الوسائط متكاملة على المستويين الوطني والإقليمي، تجمع على النحو الأمثل بين نقاط القوة في مختلف وسائل النقل وتساعد على تحقيق التوصيلية في مجال النقل في منطقة منظمة التعاون الإسلامي والمناطق الفرعية، بما في ذلك تلك التي لا تدخل في نطاق برنامج منظمة التعاون الإسلامي للربط متعدد الوسائط والتكامل الاقتصادي.

4- **يطلب** كذلك من الأمانة العامة إجراء دراسة جدوى بشأن تقديم خدمات شحن منتظمة في إطار المنظمة لتعزيز وتوسيع نطاق الربط متعدد الوسائط في إطار المنظمة ومن ثم تعزيز التجارة البينية والتكامل الاقتصادي؛

5- **يحيط علماً**بأن تنفيذ اتفاق ممر النقل الرابط بين أوزبكستان وتركمانستان وإيران وعمان (اتفاق عشق آباد) يخدم تنمية الاتصالات في مجال النقل بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

سياسة تطويرالبنية التحتية والتكامل الإقليمي:

إذ يستذكر الأحكام ذات الصلة من برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 فيما يتعلق بتعزيز الأنشطة الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يستذكر أيضاً البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامية الثالثة عشرة التي عقدت في إسطنبول بتركيا يومي 14 و2016/4/15، فيما يتعلق بضرورة وجود سياسة شاملة لمنظمة التعاون الإسلامي لتطوير البنية التحتية من أجل تحقيق رؤية أمة اقتصادية متكاملة في إطار المنظمة؛

وإذ يشير كذلك إلى أحكام القرار رقم E-40/3 الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين التي عقدت في كوناكري بجمهورية غينيا من 9 إلى 11 /2013/12، فيما يتعلق بتوسيع نطاق برنامج دعم تشغيل الشباب لدى البنك الإسلامي للتنمية، ليشمل الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يؤكد مجدداً الأحكام ذات الصلة من القرار رقم 41/3-اق الصادر عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدتفي مدينة جدةبالمملكة العربية السعودية يومي 18-2014/6/19، بشأنإعداد برنامج يخلف البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا؛

وإذ يؤكد مجدداً الأحكام ذات الصلة من القرار رقم 43/3-اق الصادر عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في مدينة طشقند بجمهورية أوزبكستان يومي 18-2016/10/19، فيما يتعلق بإعداد سياسات منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بالبنية التحتية والتكامل الإقليمي واعتماد البرنامج الخاص لآسيا الوسطى؛

وإذ يحيط علما بقرار الدورة التاسعة والعشرين للكومسيك التي عقدت في اسطنبول بجمهورية تركيا من18إلى 21 /2013/11، فيما يتعلق بمبادرة "المعونة من أجل التجارة إلى الدول العربية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" التي أطلقتها المؤسسة الإسلامية الدوليةلتمويل التجارة وتهدف إلى توسيع التجارة؛

وإدراكا منه لضرورة إدماج جميع البرامج والمبادرات الإقليمية لمنظمة التعاون الإسلامي في استراتيجية شاملة واحدة بشأن تنمية الهياكل الأساسية والتكامل الإقليمي؛

وإذ يشدد على أهمية التكامل الإقليمي من أجل التعجيل بالنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية فضلاً عن تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين؛

وإذ يلاحظ الدور الهام الذي تؤديه الهياكل الأساسية في تيسير الاندماج المادي لاقتصادات منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يحيط علماً أيضاً بإعداد الأمانة العامة وتعميمها المشروع الأول لتطوير البنية التحتية لمنظمة التعاون الإسلامي وسياسة التكامل الإقليمي بهدف دعم الموارد وتعبئتها من أجل تطوير الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية اللازمة لتعزيز التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يلاحظ كذلك التعقيبات التي قدمتها بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن المشروع الأول لسياسة البنية التحتية لمنظمة التعاون الإسلامي وسياسة التكامل الإقليمي:

1- **يشيد** بالدول الأعضاء التي قدمت حتى الآن تعليقاتها على المشروع الأول لمنظمة التعاون الإسلامي لسياسة البنية التحتية لمنظمة التعاون الإسلامي وسياسة التكامل الإقليمي،**ويطلب**من الدول الأعضاء الأخرى تقديم تقاريرها في الوقت المناسب.

2- **يطلب** من الأمين العام أن يعقد اجتماعاً لفريق الخبراء الحكوميين لمنظمة التعاونالإسلامي لاقتراح مشروع لتطوير البنية التحتية لمنظمة التعاون الإسلامي وسياسة التكامل الإقليمي،بالتشاور مع مؤسسات وهيئات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، بما في ذلك الكومسيك والبنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة؛

3- **يشجع** الدول الأعضاء في مختلف أقاليم المنظمة وشبه أقاليمها على تشجيع مشاريع مشتركة لتطوير البنى التحتية للربط متعدد الوسائط من أجل اتباع نهج معياري عملي لتحقيق التكامل الاقتصادي للأمة الإسلامية، مع تشجيعها، ويطلب من مؤسسات المنظمة، خاصة البنك الإسلامي للتنمية، الانخراط في شراكة جوهرية معها في إطار برامج خاصة بتطوير البنى التحتية.

4- **يدعو** مجدداً الدول الأعضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية وغيرها من الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي إلى إظهار التضامن وتقديم الدعم الملتزم ووضع برنامج استراتيجي شامل وخارطة طريق للعقد المقبل بشأن التنفيذ العملي وحشد الموارد لفائدة "مبادرة التكامل الإسلامي في مجال البنية التحتية" التي اقترحتها كازاخستان.

5- **يجدد** طلبهإلى البنك الإسلامي للتنمية،مع استذكارالقرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، بإجراء تقييم لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تطوير البنية التحتية بالتعاون مع الأمانة العامة وغيرها من الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

ه) <u>فقرة عامة</u>

يطلبمن الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير شامل عن كل بند من البنود من (ألف) إلى (واو) إلى الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 44/2- اق
بشأن
التوظيف والقطاع الخاص وتخفيف وطأة الفقر

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الرابعة والأربعين (دورة: الشباب والسلم والتنمية في عالم متضامن) في أبيدجانبجمهورية كوت ديفوار، يومي 10 و 11 يوليو 2017؛

عملاً بميثاق منظمة التعاون الإسلامي على تكثيف التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في المجال الاجتماعي والاقتصادي؛

وإذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامية في دورته الثالثة عشرة المنعقدة في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016؛

وإعمالاً للاتفاقية العامة للتعاون التجاري الاقتصادي والفني بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدت بموجب القرار رقم 8/1-إق الصادر عن الدورة الثامنة لمجلس وزراء الخارجية التي عُقدت في طرابلس بليبيا من 16 إلى 22 مايو 1977؛

وإذ يؤكد مجدداً اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدتها الدورة الثانية عشرة لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في بغداد بالعراق من 01 إلى 05 يونيو 1981؛

وإذ يستذكر القرارات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية الصادرة عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في مدينة طشقندبجمهورية أوزبكستان 18-19 أكتوبر 2016؛

وإذ يؤكد مجدداً القرارات ذات الصلة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، وخاصة تلك التي اعتمدتها الدورة الثانية والثلاثون للجنة التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية من 11 إلى 24 نوفمبر 2016؛

وإذ يشيد بمختلف المبادرات التي أطلقتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة وبدعم هذه الدول لتنفيذ قرارات المنظمة ذات الصلة؛

وإذ يأخذ في الاعتبار التقارير الخاصة بأنشطة مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي، وهي مركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام:

أ) العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية

إذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامية في دورته الثالثة عشرة المنعقدة في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016، وخاصة أهدافه المتعلقة بالعمل والتوظيف والحماية الاجتماعية؛

وإذ يؤكد مجدداًأهميةأحكام إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية، التي اعتمدتها الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل؛

وإذ يستذكر نتائج الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل، الذي عقد في جاكرتا بجمهورية إندونيسيا خلال الفترة من 28 إلى 30 أكتوبر 2015، **بما في ذلك القرار والإعلان الصادرين عنه؛**

وإذ يجددتأكيد اعتماد الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية النظام الأساسي لمركز عمل منظمة التعاون الإسلامي بوصفها مؤسسة متخصصة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي مقرها في باكو بأذربيجان؛

وإذ يدرك التحديات التي يطرحها تزايد معدل البطالة أمام الجهود الإنمائية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يعرب عن أسفه لبطء تقدم تنفيذ البرنامج التنفيذي لإطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية؛

وإذ يشدد على الدور الحاسم للعمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع في تعزيز التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يؤكد من جديد الحاجة إلى إعطاء الأولوية للتدريب وتطوير المهارات لزيادة قابلية العمالة للتوظيف وقدرتها على التكيف مع أسواق العمل المتغيرة؛

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة المملكة العربية السعودية لعرضها استضافة الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل يومي 29 و30 نوفمبر 2017؛

وإذ يحيط علماًبإعلان تركيا عزمها على تقديم اقتراحهاالخاص بإقامة تعاون بين نقابات العمال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل،فضلا عن تقديم ورقة تصورية حول هذا الموضوع قبل ذلك الوقت.

وإذ يثني على مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذ مشاريع بناء القدرات والمساعدة التقنية في ميدان العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية:

1- **يطلبمجدداً** من الدول الأعضاء التي قامت برعاية مشاريع محددة في إطار البرنامج التنفيذي لتفعيل إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والعمالة والحماية الاجتماعية أن تدعم التنفيذ الفعال والسريع لهذه المشاريع؛ **ويشيد** في هذا الصدد بجمهورية إندونيسيا لتنظيمها حلقة العمل المعنية حول تعزيز البحوث والدراسات بشأن المفاهيم والممارسات الإسلامية المتعلقة بمسألة العمل في جاكرتا بإندونيسيا يوم 12 أبريل 2017، كما رحبت بذلك الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل والدورة الثالثة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية؛

2- **يهيب** بالدول الأعضاء أن توقع وتصدق النظام الأساسي لمركز عمل منظمة التعاون الإسلامي الذي يقع مقره الرئيسي في باكو، بأذربيجان، في أقرب وقت ممكن من أجل التبكير بتدشين المركز.

3- **يحث** الدول الأعضاء على تشجيع البحوث المشتركة وتبادل أفضل الممارسات والمنهجيات فيما بينها في مجالات الاهتمام المشتركة، ولا سيما فيما يتعلق باستراتيجيات تعزيز التوظيفوتنمية المهارات وحماية العمالة.

4- **يرحب** بالعرض المقدم من حكومة المملكة العربية السعودية لاستضافة الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل في عام 2017، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر المذكور.

ب) دور القطاع الخاص:

إذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامية الثالث عشر الذي عقد في إسطنبول بجمهورية تركيا يومي 14 و/4/ 2016، وهو البرنامج الذي يولي الأولوية لدور القطاع الخاص فيما يخص زيادة الاستثمار والتجارة، والنمو الاقتصادي، والتصنيع، والتحول الهيكلي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يؤكد مجدداً الأحكام ذات الصلة من القرار 43/1إق الذي اعتمدته الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في مدينة طشقند بجمهورية أوزبكستانيومي 18و2016/10/19؛

وإذ يحيط علماً بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك التي عقدت في الفترة من 21 إلى 2016/11/24 في إسطنبول بتركيا؛

وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها الكومسيك لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة في مجال تنمية القطاع الخاص، ولاسيما عبر فرق عمل الكومسيك وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع؛

وإذ يحيط علماً أيضاً بالأنشطة المقررة في إطار صندوق التضامن الاسلامي للتنمية فيما يتعلق بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتمويل الأصغر؛

وإذ يشيد بدور المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، في دعم التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل لمشاريع القطاع الخاص وتشجيع المنافسة وروح المبادرة؛

وإذ يأخذ في الاعتبار التقرير المتعلق بأنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ولاسيما في مجال تشجيع التجارة، وتنظيم المعارض المتخصصة للتجارة ومنتديات الأعمال، فضلا عن حلقات العمل الخاصة ببناء القدرات؛

1- **يدعو** الدول الأعضاء إلى تعزيز دور القطاع الخاص في النهوض بالتعاون الاجتماعي والاقتصادي في منظمة التعاون الإسلامي، ويطلب من الأمين العام التعاون مع مؤسسات المنظمة في تنظيم فعاليات تعنى بالقطاع الخاص في الدول الأعضاء في المنظمة لهذا الغرض.

2- **يحث** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لم تنظر بعد في الانضمام إلى اتفاقية المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بصفتها أحد أعضاء البنك الإسلامي للتنمية إلى القيام بذلك.

3- **يطلب** من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعيين غرفها التجارية الجامعة أعضاء معتمدة في الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، وذلك من أجل تعزيز عضوية هذه الغرفة فضلاً عن تعزيز الدعم لهذه المؤسسة الهامة من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

4- **يجدد** دعوته للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة للمشاركة بنشاط في تنظيم المنتدى السياحي الإسلامي بالتعاون مع مؤسسات القطاع العام الأخرى في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

5- **يدعو** جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال الترويج التجاري إلى تنسيق الإجراءات الخاصة بها مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بهدف تعزيز فعالية المعارض التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي ومنتدياتها المتخصصة وتغطيتها على نحو أوسع.

6- **يدعو**الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة إلى توفير معلومات تحليلية حول الممارسات المثلى في ميدان المشاريع الصغيرة والمتوسطة".

ج) التخفيف من وطأة الفقر

إذ يؤكد مجدداً الأحكام ذات الصلة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تشجع الأنشطة الرامية إلى زيادة التعاون الاجتماعي والاقتصادي فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامية في دورته الثالثة عشرة المنعقدة في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و/4/ 2016، والذي يولي الأولوية، في جملة أمور، لتطوير المنتجات المالية الإسلامية؛

إذيستذكر الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدت بموجب القرار 8/1-اقالصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنةالتي عقدت في طرابلس بليبيا من 16 إلى 1977/5/22؛

وإذ يستذكر كذلك الأحكام ذات الصلة من القرارات الخاصة بالشؤون الاقتصادية الصادرة عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي عقدت في طشقند بجمهورية أوزبكستان يومي 18 و19 أكتوبر 2016؛

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال تنمية القطاع الخاص، ولا سيما من خلال فريق عمل كومسيك المعني بالحد من الفقر وآلية كومسيك لتمويل المشاريع؛

أولاً: تطوير التمويل الأصغر الإسلامي والتمويل الاجتماعي الإسلامي:

إقراراً بالدور المتزايد للتمويل الأصغر في التخفيف من وطأة الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وتسليما أيضا بحتميات التمويل الامتيازي لغرض التمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة في الدول الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يضع في اعتباره أن التمويل الاجتماعي الإسلامي يمكن أن يلبي فجوة الموارد من أجل التخفيف من وطأة الفقر ومعالجة مشكلة الاقصاء المالي في الدول الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يدرك أهمية توفير إمكانية الوصول إلى الأدوات والخدمات المالية، مثل الائتمان والادخار والتأمين وغير ذلك من المنتجات والخدمات المالية، للفقراء؛

وإذ يحيط علماً بموافقة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية على صرف مبلغ 111.47 مليون دولار أمريكي لتمويل عدد من المشاريع في مختلف بلدان المنظمة التعاون الإسلامي في إطار برنامج دعم التمويل الأصغر؛

وإذ يلاحظ مع التقدير أعمال المؤتمرات الدولية المتعلقة بالزكاة التي عقدت في مختلف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 1984 إلى 2010، وإذ يلاحظ أيضا توصيتها الرئيسية بإنشاء منتدى يجمع مؤسسات الزكاة؛

وإذ يحيط علماً بنتائج الحلقة الدراسية للتمويل الأصغر الإسلامي للتخفيف من وطأة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي عقدت في بوجور، جمهورية إندونيسيا، في يومي 14-5/15/ 2016؛

وإذ يشيد بالجهود المستمرة التي يبذلها البنك الإسلامي للتنمية، وخاصة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بهدف تطوير قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتوثيق الخبرات الوطنية في هذا الاتجاه؛

1- **يطلب** من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إيجاد البيئة القانونية والتنظيمية اللازمة والبنية التحتية الداعمة لزيادة تنمية مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي وصناعة التمويل الاجتماعي الإسلامي ولزيادة حصول الفقراء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية.

2- **يدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى دعم جهود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المحتاجة في مجال بناء قدرات مؤسسات التمويل الصغير لتوسيع منتجاتها وخدماتها، بما في ذلك تحسين سياستها وإطارها التنظيمي.

3- **يطلب**من الأمين العام أن ينظم، بالتعاون مع الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، منتدى لمؤسسات الزكاة ومخرجيها في الدول الأعضاء في المنظمة بهدف دراسة سبل ووسائل الاستخدام الفعال للتمويل الاجتماعي الإسلامي، ومن ضمنها الوقف الخيري، لتمويل المشاريع الإنمائية في الدول الأعضاء في المنظمة.

4- **يطلب** من الأمانة العامة إعداد اقتراح نظام (أنظمة) لجمع التمويل الاجتماعي على المستوى الوطني في الدول الأعضاء ووضع نموذج لاستخدام الأموال بمساهمة أو بتمويل مشترك من مؤسسات

المنظمة لأغراض التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الرفاه الاجتماعي وتوفير خدمات يسهل على أفقر الفقراء الحصول عليها. ولتحقيق ذلك، يمكن الاستئناس بآراء وتصورات من الدول الأعضاء كما يمكن إجراء اختبارات أولية للنموذج (النماذج) في مشاريع/مبادرات نموذجية صغيرة النطاق.

5- **يطلب** كذلك من الأمانة العامة جمع نماذج الادخارات الصغرى من الدول الأعضاء مثل بنغلاديش وتسهيل مشاطرة أفضل الممارسات ونشرها بين الدول الأعضاء ليتسنى استنساخها.

ثانياً: صندوق التضامن الإسلامي للتنمية:

إذ يستذكر الأحكام ذات الصلة من البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامية الثالثة عشرة التي عقدت في إسطنبول بتركيا يومي 14 و15 /2016/4، فيما يخص ضرورة حشد الموارد لفائدة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية؛

وإذ يشيرإلى الأحكام ذات الصلة من القرار 43/1-إق الذي اعتمدته الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في مدينة طشقند بجمهورية أوزبكستان يومي 18و2016/10/19؛

وإذ يؤكد مجدداً قراراته ذات الصلة بشأن حشد الأموال لفائدة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية؛

وإذ يحيط علماً بالالتزامات الجديدة التي تم الوفاء بها لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية خلال عام 2016 من تركمانستان وغامبيا وغينيا وجزر القمر والبالغة 2.3 مليون دولار أمريكي وكذلك رأس المال الذي سدده البنك الإسلامي للتنمية(100 مليون دولار أمريكي)وبنغلاديش(مليون دولار أمريكي)؛

وإذ يلاحظ مع الارتياح التزام بنين وبوركينا فاسو وتشاد وجزر القمر والأردن ونيجيريا والمغرب بتخصيص أراضي توقفكمساهمة عينية في صندوق التضامن الإسلامي للتنمية؛

وإذ يدرك الحاجة لحشد مزيد من الأموال لسد الفجوة في تمويل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية التي بلغت 7.52 مليار دولار أمريكي؛

وإذ يؤكد ضرورة زيادة الإنفاق على برامج التمويل الأصغر والتعليم والتدريب المهني والزراعة والأمن الغذائي، وصياغة نموذج إسلامي استثمار الأموال في أعمال وأنشطة للتخفيف من وطأة الفقر والتنمية؛

وإذ يؤكد أيضاً ضرورة زيادة المساهمات المالية في صندوق التضامن الإسلامي للتنمية باعتبارها وسيلة هامة لتوسيع أنشطة الصندوق الخاصة الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتنويع المصادر؛

1- **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الوفاء بتعهداتها تجاه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والتفكير في تقديم التزامات إضافية على أساس طوعي، بما في ذلك تخصيص أوقاف لصالح الصندوق، وذلك للوصول لرأس المال المستهدف للصندوق وهو 10 مليار دولار أمريكي.

2- **يدعو** إلى وضع مبادئ توجيهية وإجراءات، بواسطة لجان المندوبين الدائمين، للنموذج الإسلامي للاستثمار وإدارة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بمعايير محددة بوضوح ومبادئ وفئات للمستفيدين وأنواع المشاريع وصيغ الصرف والسداد، إلخ، لتشجيع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمحسنين على المساهمة في الصندوق والمشاركة في مشروعاته ونشاطاته.

3- **يدعو أيضاً** القطاع الخاصوالمنظمات غير الحكومية والمحسنين والأفراد من أصحاب الثروات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى المشاركة بفعالية في الصندوق؛

4- **يطلب مجدداً** من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ورئيس البنك الإسلامي للتنمية عقد جلسة لحشد الأموال من أجل حشد أموال إضافية لفائدة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

5- **يطلب** من القائمين على صندوق التضامن الإسلامي للتنمية عقد ورش عمل في الدول الأعضاء التي لها امكانات للاستثمار في الصندوق بمشاركة الأطراف المعنية ومنها السلطات الحكومية المختصة،

بما في ذلك هيئات الأوقاف ذات الصلة، من أجل التعريف بالفرص المتعلقة بمشاريع الاستثمار القائمة على الأوقاف وإجراءاتها.

6- **يدعو** الأمين العام إلى الاستمرار في تقديم تقارير عن أنشطة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، بما في ذلك التفاصيل ذات الصلة الخاصة ببرامج التخفيف من وطأة الفقر والمصاريف المالية المترتبة عليها.

قاعدة عامة:

يطلبمن الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير شامل عن كل بند من البنود من (ألف) إلى (جيم) إلى الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 44/3-اق

بشأن

تقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجماعات والمجتمعات المسلمة في الأراضي المتنازع عليها أو المحتلةوالدول غير الأعضاء في المنظمة في إطار ولاية المنظمة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الرابعة والأربعين (دورة: الشباب والسلم والتنمية في عالم متضامن) في أبيدجانبجمهورية كوت ديفوار، يومي 10 و 11 يوليو 2017؛

إذ يستذكر الأحكام ذات الصلة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي بشأن تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء؛

وإذيؤكد مجددًا القرار رقم 43/4-اق بشأن المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجماعات والمجتمعات المسلمة في الأراضي المتنازع عليها أو المحتلةوالدول غير الأعضاء في المنظمة، الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الثالثة والأربعين التي عقدت في مدينة طشقند بجمهورية أوزبكستان يومي 18 و19 أكتوبر 2016؛

ورغبة منه في المساهمة في تهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما أقلها نمواً؛

وإذ يساوره القلق إزاء العقبات التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل تنميتها الاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛

وإذ يدرك أن المساعدة الإنمائية المقدمة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تتمتع بإمكانات جيدة لا يمكن إلا أن تكمل الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة؛

وإذ يضع في اعتباره طلبات المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المحتاجة؛

1- **يشجع** الدول الأعضاء في المنظمة والمانحين المحتملين الآخرين على مواصلة تقديم جميع المساعدات الممكنة إلى من تحتاجها من الدول الأعضاء في المنظمة والجماعات المسلمة التي تعيش في دول غير أعضاء في المنظمة في جهودها الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام تمشيا مع المثل العليا للشراكة والمساعدة المتبادلة والتضامن بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

2- **يطلب** من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعزيز الحوافز للقطاع الخاص لإنشاء مشاريع تجارية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المحتاجة.

3- **يجدد طلبه**السابق إلىالدول الأعضاء في المنظمة تقديم معلومات سنويا، عن المساعدات التي تقدمها عملا بهذا القرار والقرارات السابقة الواردة في هذا الشأن.

أ) المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء

أولا: المساعدة الاقتصادية لجمهورية أذربيجان:

إذيؤكد تضامن الدول الأعضاء التام مع حكومة أذربيجان وشعبها في هذه المرحلة الحرجة للغاية من تاريخ البلاد؛

وإذيشير إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن هذا النزاع؛

وإذيشجب النزعة الانفصالية العدوانية المدعومة من أرمينيا في إقليم ناغورنوكاراباخ بجمهورية أذربيجان التي تلاها عدوان واحتلال أرمينيا لزهاء 20% من أراضي أذربيجان، ما أسفر عن الترحيل العنيف لنحو مليون شخص من أبناء الشعب الأذربيجاني عن ديارهم بطريقة أشبه ما تكون بالتطهير العرقي؛

ووعيًا منه بأن الأضرار الاقتصادية التي لحقت بأذربيجان داخل أراضيها التي تحتلها أرمينيا حاليًا قد تجاوزت 60 مليار دولار أمريكي؛

وإذيرحب مع التقدير بالمساعدة التي قدمتها بعض الدول الأعضاء وهيئات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛

وإذيشدد على أنه مع الجهود والإنجازات التي أحرزتها جمهورية أذربيجان في حل مشاكل النازحين واللاجئين، لا تزال الحاجة قائمة لتقديم المساعدة الفنية والمالية من البلدان المانحة والمنظمات الدولية؛

1- **يناشد** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والمؤسسات الإسلامية مد حكومة أذربيجان بالمساعدة المالية والفنية بغية تنفيذ المشاريع الإنمائية الرامية إلى تحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية للنازحين.

2- **يدعو** المنظمات الدولية إلى مواصلة دعم الأنشطة الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أذربيجان.

ثانيا: تقديم المساعدة للنازحين في بلدان حوض بحيرة تشاد المتضررة من أنشطة جماعة بوكو حرام الإرهابية:

إذ يسترشد بمبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يستذكر جميع القرارات والمقررات والبيانات والإعلانات الصادرة سابقا عن منظمة التعاون الإسلامي بشأن حماية النازحين،

وإذ يأخذ علماًبالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لعام 1998 والمتعلقة بالنازحين ولاتفاقية الاتحاد الإفريقي لعام 2012 المتعلقة بحماية ومساعدة النازحين في إفريقيا (اتفاقية كمبالا)،

وإذ يأخذ علماًكذلك بتقرير بعثة منظمة التعاون الإسلامي إلى نيجيريا في الفترة من 17 إلى 21 يوليو 2016 حول تقييم الاحتياجات الإنسانية لنيجيريا، وذلك على إثر الظروف الإنسانية العصبية التي نجمت عن أنشطة جماعة بوكو حرام الإرهابية،

وإذ يشيد بمنظمة التعاون الإسلامي وببلدان حوض بحيرة تشاد على الدور الذي تضطلع به في تلبية احتياجات خاصة للنازحين داخل أراضيهم،

وإذ يشيد كذلك بعزم منظمة التعاون الإسلامي الإسهام في التصديللاحتياجات الإنسانية الفورية والطويلة الأمد للنازحين في **بلدان**حوض بحيرة تشاد،أينيجيرياوالنيجر وتشاد والكاميرون، من أجل تعزيز قدراتها في الاعتماد على الذات وتنمية قدرة المجتمعات المستضيفة على التحمل والصمود،

وإذ يعرب عن تقديره للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وفرت وقدمت المساعدة للنازحين في منطقة حوض بحيرة تشاد وشمال شرق نيجيريا على وجه الخصوص،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء البعد الإقليمي للأزمة الإنسانية في منطقة بحيرة تشاد، وعن تقديره للحكومات والمجتمعات المحلية المضيفة في المنطقة على الجهود القيمة التي تبذلها لتوفير المأوى المؤقت والحماية لغالبية النازحين،

وإذ يعرب أيضا عن قلقه إزاء استمرار الحاجة لتوفير المزيد من المعونة الإنسانية والمساعدة الإنمائية طويلة الأمد للنازحين في المنطقة المتضررة،

وإذ يشدد على ضرورة معالجة الأسباب الحقيقية للنزوح وعلى المسؤوليات الملقاة على عاتق المجتمع الدولي لمساعدة الدول على معالجة احتياجات النازحين من خلال أساليب عدة من ضمنها تسهيل الحلول الدائمة:

1- **يشيد** بجهود الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وممثلي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من أجل تذليل الصعاب التي تواجه النازحين في منطقة حوض بحيرة تشاد.

2- **يعرب** عن بالغ التقدير للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وفرت الحماية والمساعدة للنازحين في منطقة حوض بحيرة تشاد، ويشجع على تقديم المزيد من الدعم على نطاق أوسع من الجهات المانحة من أجل معالجة التحديات الإنسانية على نحو ملائم.

3- **يعرب** كذلك عن تقديره للدول الأعضاء من منطقة حوض بحيرة تشاد، وخاصة منها جمهورية النيجر وجمهورية تشاد وبنين والكاميرون، على تعاونها الذي أفضى إلى تقويض قدرات جماعة بوكو حرام الإرهابية.

4- يتعهد، وفقا لأجندة 2030 للتنمية المستدامة، بزيادة حجم المساعدة لضحايا أنشطة بوكو حرام الإرهابية في منطقة حوض بحيرة تشاد وبضمان عدم تخلف أي أحد عنها ومنظمة التعاون الإسلامي تعمل من أجل مساعدة دولها الأعضاء على تحقيق التنمية المستدامة.

5- **يشجع** على تعزيز التعاون ومساعدة الحكومات في منطقة حوض بحيرة تشاد، ويدعو، في هذا الصدد، الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة على مواصلة تقديم المساعدة للبلدان في هذه المنطقة، وذلك وفقا للمبادئ المتعلقة بتقاسم الأعباء والمسؤوليات وانطلاقا من روح التضامن الإسلامي وطبقا لمقتضيات الخطة العشرية لمنظمة التعاون الإسلامي للفترة 2025/2016.

6- **يدعو** إلى تعزيز الدعم لحكومات بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد من الأمانة العامة للمنظمة وأجهزتها وذلك من خلال تنفيذ برنامج القرى المستدامة لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية وبرنامج التأهيل المهني وبرنامج دعم التمويل المتناهي الصغر داخل المجتمعات المحلية التي يتم إعادة بنائها في نيجيريا**والنيجر وتشاد والكاميرون.**

7- **يدعو** كذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لم تقدم بعد مساعداتها لضحايا النزوح القسري في منطقة حوض بحيرة تشاد، إلى تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة للتخفيف من المعاناة والشقاء في هذه المنطقة.

8- يطلب من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي مواصلة جهودها التي تبذلها على الواجهة الإنسانية، وإحداث آلية تنسيق فعالة للمساعدة الإنسانية لمنطقة حوض بحيرة تشاد.

9- **يشجع** منظمة التعاون الإسلامي على تعزيز الصلة بين مساعدتها الإنسانية وتعاونها الإنمائي مع بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد كنهج جديد لمعالجة الاحتياجات الإنسانية العاجلة، وتقليص مواطن الضعف والهشاشة وتطوير قدرات الاعتماد على الذات وعلى الصمود والتحمل لدى ضحايا النزوح القسري في المنطقة.

10- يدعو الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها إلى الالتزام بشكل أساسي بالقطاعات الرئيسية لإنقاذ الحياة، بما فيها الغذاء والماء والصرف الصحي والصحة والمأوى والتعليم الجيد، مع الإقرار بأن التعليم يوفر الحماية الأساسية للنازحين ويرسي الأسس المتينة لإيجاد الحل الدائم في إعادة بناء المجتمعات التي تمزقها الحروب.

11- **يدعو** كذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى دعم التدابير التي أقرتها الأمانة العامة للمنظمة وأجهزتها من أجل ضمان التمويل اللازم والمستدام والذي يمكن التنبؤ به حتى يتسنى للمنظمة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية والإنمائية العاجلة للنازحين والمجتمعات المحلية في منطقة حوض بحيرة تشاد.

12- **يدعو** إلى إحياء الجهود الدولية للمساعدة في التصدي للأنشطة الإرهابية في منطقة حوض بحيرة تشاد.

13- **يحث** السلطات الحكومية في منطقة حوض بحيرة تشاد على العمل على تضمين تدابير المصالحة الاحتياجاتوالشروط الخاصة بما يضمن سلامة النازحين وعودتهم الكريمة إلى ديارهم وتعزيز عملية إعادة الإدماج الدائم والشامل للنازحين.

14- **يطلب** من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي تقديم تقرير محَّدث إلى الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية عن المساعدة المقدمة من منظمة التعاون الإسلامي للنازحين في شمال شرق نيجيريا، خاصة، وفي منطقة حوض بحيرة تشاد عامة.

15- يدعو كذلك الأمانة العامة إلى متابعة تنفيذ هذا القرار.

ب) المساعدة الاقتصادية للأقليات والمجتمعات المسلمة في الأراضي المتنازع عليها أو المحتلة والدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار ولاية المنظمة

المساعدة الاقتصادية لشعب جامو وكشمير:

إذيستذكر جميع القرارات السابقة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن تقديم المساعدة لشعب كشمير، ولاسيما القرار 30/23- اق الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الثلاثين؛

وإذيعرب عن بالغ تعاطفه مع الضحايا وأسرهم وشعب جامو وكشمير الذين عانوا من خسائر فادحة في الأرواح وأضرار اجتماعية واقتصادية وبيئية جراء الزلزال المدمر الذي ضرب جنوب آسيا في 10/8/ 2005؛

وإذ يعرب عن القلق إزاء ما يرد من تقارير عن النهج الانتقائي للحكومة الهندية في إقليم كشمير الذي تحتله الهند في مساعدة ضحايا فيضانات سنة 2014 على أساس طائفي وتجاهل المسلمين على أساس الدين؛

وإذيعرب أيضًا عن امتنانه لمساعدات المجتمع الدولي ومساهماته وتعهداته، ولا سيما الدول الأعضاء، لدعم جهود الإغاثة وإعادة التأهيل لضحايا الزلزال، مما يؤكد روح التضامن الإسلامي والتعاون في مواجهة تحديات الكوارث الطبيعية غير المسبوقة؛

وإذ يقر بالاهتمام الذي أبداه الممثل الخاص للأمين العام بشأن جامو وكشمير، السفير عبد الله عالم، لتقديم المساعدة المالية لمشاريع التنمية في جامو وكشمير خلال زيارته للمنطقة فيمايو 2016؛

وإذ يرحب بالعروض التي قدمها الأمين العام لتمويل مشاريع التنمية في جامو وكشمير خلال زيارته لإسلام آباد في عام 2014؛

وإذيعرب كذلك عن امتنانه البالغ للمساعدات المقدمة إلى أبناء الشعب الكشميري من بعض الدول الأعضاء والهيئات المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛

1- **يدعو** إلى الإسراع بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لجامو وكشمير حول زيارته لأزاد جامو وكشمير في مايو 2016.

2- **يحث** صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي والبنكالإسلاميللتنميةعلىتمويلمشاريعإنمائيةفيأزادجامووكشميرمنخلالمنحأوقروضميسرة.

3- **يناشد**الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية، مثل صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الخيرية، تقديم مساعدات إنسانية سخية لشعب كشمير الذي تفاقمت محنته جراء زلزال أكتوبر 2005 المدمر.

4- **يحث**المجتمع الدولي، ولا سيما الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية المعنية في العالم الإسلامي، على مواصلة تقديم التمويل والمساعدات اللازمة لدعم أعمال إعادة التأهيل والإعمار الجارية في المناطق المتضررة من جامو وكشمير.

5- **يناشد** الدول الأعضاء المساهمة، حيثما كان ذلك ممكنًا، في إعادة تأهيل المتضررين من كارثة الزلزال من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية حيث تضررت العديد من وسائل كسب العيش أو دمرت.

6- **يناشدأيضًا**الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية تقديم منح دراسية للطلبة الكشميريين في مختلف جامعات ومؤسسات دول منظمة التعاون الإسلامي.

ج) قاعدة عامة:

يطلبمن الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل عن بنديه (ألف)و (باء)إلى الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم:44/4- اق

بشأن

تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الرابعة والأربعين (دورة: الشباب والسلم والتنمية في عالم متضامن) في أبيدجانبجمهورية كوت ديفوار، يومي 10 و 11يوليو 2017؛

إذ يجدد تأكيد الفقرات ذات الصلة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تشجع الأنشطة الرامية إلى زيادة التعاون الاجتماعي الاقتصادي في إطار المنظمة؛

وإذ يستذكر الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ـ التي اعتمدت بموجب القرار 8/1-ق الذي صدر عن الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية التي عقدت في طرابلس، ليبيا (16-22 مايو 1977)؛

وإذ يستذكر البيان الختامي للدورة الثالثة عشر لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في إسطنبول، الجمهورية التركية، يومي 14 و15 أبريل 2016،؛

وإذ يستذكر كذلك برنامج العمل العشري منظمة التعاون الإسلامي -2025، الذي اعتمدته الثالثة عشر لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في إسطنبول، الجمهورية التركية، يومي 14 و4/15/ 2016؛

وإذ يؤكد مجددًا الفقرات ذات الصلة الواردة في قرارات الشؤون الاقتصادية التي اعتمدها مجلس وزراء الخارجية في دورته الثالثة والأربعين التي عقدت في مدينة طشقندبجمهورية أوزبكستانيومي 18و19 أكتوبر 2016؛

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك، وبخاصة قمة الكومسيك الاقتصادية سنة 2009؛

وإذ يستذكر قرارات الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك ي التي عقدت في إسطنبول، الجمهورية التركية(21-24 نوفمبر 2016)؛

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة تركيا لدعمها المتواصل لأنشطة الكومسيك؛

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة تركيا، بصفتها البد المحتضن لمقر الكومسيك، لنجاحها في تنفيذ استراتيجية الكومسيك من خلال آلياتها، وهي أفرقة عمل كومسيك وآلية كومسيك لتمويل المشاريع، لصالح الدول الأعضاء؛

وإذيشيدبالجهود التي تبذلها الكومسيك من أجل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة في مجالات التجارة والزراعة والنقل والمواصلات والسياحة والمالية والتخفيف من وطأة الفقر وتنمية القطاع الخاص، في ضوء استراتيجية الكومسيك التي نسقها مكتب تنسيق الكومسيك بالتعاون معمختلف مؤسسات المنظمة في المجال الاقتصادي، لاسيما مركز أنقرة، ومركز الدار البيضاء، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام:

1- **يطلبمجدداً** من الدول الأعضاء زيادة جهودها لتنفيذ قرارات الكومسيك، بما فيها القرارات الصادرة عن الدورة الثانيةوالثلاثين للكومسيك (رقمOIC/COMCEC/32-16/RES) المرفقة بهذه الوثيق، وفقاً لميثاق منظمة التعاون الإسلامي.

2- **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل بشأنه إلى الدورةالخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 44/5- اق

بشأن

أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية العاملة في المجال الاقتصادي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الرابعة والأربعين (دورة: الشباب والسلم والتنمية في عالم متضامن) في أبيدجانبجمهورية كوت ديفوار، يومي 10 و 11يوليو 2017؛

عملا بالمقتضيات ذات الصلة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي بشأن متابعة تنفيذ قرارات المنظمة ومقرراتها وتوصياتها، بما في ذلك عملية تنسيق وملاءمة عمل الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يؤكد مجدداً القرار المتعلق بنشاطات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي والصادر عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في مدينة طشقند، جمهورية أوزبكستان 18-2016/10/19؛

وإذ يستذكر كذلك برنامج العمل العشري منظمة التعاون الإسلامي -2025، الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشر لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في إسطنبول، الجمهورية التركية، يومي 14 و15/4/ 2016، وخاصة دور مؤسسات المنظمة العاملة في المجال الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف البرنامج في المجال الاقتصادي؛

وإذ يحيط علماً بنتائج اجتماع التنسيق الثاني لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، الذي انعقد في مقر المنظمة في جدة، المملكة العربية السعودية يومي 4 و 2016/12/5؛

وإذ يأخذ في الحسبان التقارير المتعلقة بنشاطات مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي وهي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس؛

وإذ يحث الدول الأعضاء التي لم تسدد إلى الآن مساهماتها الإلزامية السنوية،في الوقت المناسب وبشكل منتظم، في ميزانيات الأجهزة المتفرعة عن منظمة التعاون الإسلامي إلى القيام بذلك وإلى تسوية متأخراتها، إن وجدت، في أقرب وقت ممكن؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام؛

أ) مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة):

إذ يستذكر القرار رقم 8/2-إق الصادر عن الدولة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية التي عقدت في طرابلس بليبيا في مايو 1977، بشأن إنشاء مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)؛

ووعيا منه بالدور الذي يضطلع به مركز أنقرة في إعداد التقارير الأساسية والدراسات المتعلقة بمختلف بنود جدول أعمال المؤتمرات والاجتماعات الوزارية الإسلامية ذات الصلة؛

وإذيدركأيضاًالزيادة اللافتة في عدد التقارير والدراسات وبرامج التدريب وبناء القدراتالتي نفذها مركز أنقرة في السنوات الأخيرة؛

وإذ يأخذ في الحسبان الجهود الدؤوبة التي يبذلها مركز أنقرة من أجل الشروع في تنفيذ مجموعة كبيرة من برامج بناء القدرات والدورات التدريبية في مختلف الميادين والمجالات التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء من أجل تعزيز قدرات وجودة مواردها البشرية؛

وإذيأخذ علماً بحصيلة الاجتماع التاسعوالثلاثين لمجلس إدارة مركز أنقرة، الذي عقد في أنقرة بتركيا يوم 10أبريل2017؛

وبعد الاطلاع على تقرير النشاطات الذي قدمه مركز أنقرة:

1- **يدعو** الدول الأعضاء إلى العمل على تنفيذ التوصيات ومقترحات المشاريع الواردة في التقارير والدراسات التي قدمها مركز أنقرة إلى المؤتمرات والاجتماعات الوزارية ذات الصلة.

2- **يدعو** مركز أنقرة على إجراء مشاريع وأبحاث مشتركة مع المؤسسات الإقليمية والدولية والوطنية ومؤسسات التفكير والجامعات حول قضايا التنمية التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء، وذلك من أجل صياغة مقترحات تحفز وتعزز التعاون فيما بينها.

3- **يدعو** المركز إلى إطلاق مشاريع بحوث حولقضايا التنمية الاجتماعية الاقتصادية التي تمثل تحدياً أمام جهود الدول الأعضاء لبلوغ أهداف التنمية المستدامة خاصة تلك التي نص عليها برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي -2025.

4- **يدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة في نشاطات مركز أنقرة ودعمها وذلك من خلال تحديدمراكز الاتصال الوطنية لكل منها،لبرنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب، وتنشيط دور هذه المراكز في عملية تنفيذ البرنامج.

5- **يحث** مركز أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية على تعزيز وتوسيع نطاق تعاونهما لتسهيل عملية تنفيذ عدد كبير من الأنشطة التدريبية في إطار برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب.

6- **يشيد** بالجهود الدؤوبة التي يبذلها مركز أنقرة بالتعاون مع الدول الأعضاء في سبيل تعزيز القدرات الفنية للهيئات الوطنية للإحصاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار برنامج المركز لبناء القدرات الإحصائية. ويدعو الدول الأعضاء للمشاركة بفعالية في الدورات السنوية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

7- يحث الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها السنوية الإلزامية في موعدها وبانتظام في ميزانية المركز، أن تبادر إلى ذلك وتسدد متأخراتها، إن وجدت، وفي أقرب الآجال.

ب) المركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء):

إذ يستذكر القرار رقم 3/2-إق (ق.إ) الصادر عن الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 25 إلى 28 يناير 1981، والقاضي بإنشاء المركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء)؛

وإذ يضع في اعتباره نتائج الاجتماع الثاني للجنة المنبثقة عن اجتماع التنسيق الأول لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية بالتجارة والاستثمار، الذي عقد في الدار البيضاء، المملكة المغربيةيوم 6 مارس 2017؛

وإذ يلاحظ بارتياح تنظيم مركز الدار البيضاء معارض متخصصة في الصحة والأغذية الحلال بما في ذلك الأعمال الأفريقية والصناعات الزراعية وصناعات الرياضة والترفيه والصناعات الخفيفة والصناعات اليدوية والسياحة والتشييد والعقارات التعليم العالي؛

وإذ يسجل بارتياح تنظيم المركز الإسلامي لتنمية التجارة لندوات حول نظام الأفضليات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي، والشباك الموحد لمنظمة التعاون الإسلامي،واستراتيجيات التصدير والاستثمار وتسوية النزاعات والتسويق عبر المواقع الالكترونية لرائدات الأعمال من السيدات واتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية؛والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف؛

وإذ يلاحظ مع التقدير تنفيذ المركز خارطة منظمة التعاون الإسلامي التجارية وخارطة الوصول للأسواق (MacMap) والمواقع الالكترونية لأجهزة تعزيز التجارة ومرصدالحواجز غير التعريفية، من أجل تعزيز أدوات تسهيل التجارة للدول الأعضاء في المنظمة والإسهام في تنمية حجم التجارة البينية في إطار المنظمة؛

وإذ يحيط علماً بنتائج الاجتماع الرابع عشر للجنة التوجيهية للمشروع الإقليمي حول تنمية السياحة المستدامة في إطار شبكة المنتزهات والمحميات عبر الحدود في غرب أفريقيا، الذي عُقد في كوناكري في جمهورية غينيايومي 4 و5 أبريل 2017؛

وإذ يأخذ في الاعتبار نتائج الاجتماع الرابع والثلاثين لمجلس إدارة المركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء) الذي عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية يومي 7 و8مارس 2017؛

وإذ يرحب بعرض دولة الكويت عقد اجتماع الشبكة العالمية لأجهزة تعزيز التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومنتدى وكالات تشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء في المنظمة على هامشالدورة الاستثنائية للمعرض التجاري لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يحيط علماً بنتائج حلقة العمل بشأن "آليات تسوية المنازعات التجارية والاستثمارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، التي عقدت في الدار البيضاء بالمملكة المغربية يومي 20 و21 فبراير 2017، **وحلقة العمل بشأن "**تداعيات انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، التي عقدت في دبي بالإمارات العربية المتحدة يوم 18 أبريل 2017؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأنشطة المقدم من المركز:

1- **يدعو** المركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى مواصلة تقديم مساعدته الفنية للدول الأعضاء في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتنسيق مواقف الدول الأعضاء داخل منظمة التجارة العالمية من خلال التنسيق الوثيق مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

2- **يطلب من** المركز الإسلامي لتنمية التجارة عقد المزيد من المعارض القطاعية النوعية والاستمرار في تسخير الخبرة المهنية في هذه النشاطات وخاصة في مجال السياحة والأغذية الحلال والصناعات الزراعات والاقتصاد الأخضر والصحة وخدمات التعليم العالي والاقتصاد البحري والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والقطن والمنسوجات والأثاث والديكور الداخلي والبناء. ويطلب أيضا من المركز إعداد تقارير دورية مرحلية وتقديمها إلى محافل المنظمة ذات الصلة.

3- **يشجع** المركزالإسلامي لتنمية التجارة على مواصلة تنظيم ندوات تدريبية وتوعوية حول نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي وبروتوكولاتها في مختلف مناطق المنظمة، وذلك سعيا إلى تحسيس الدول الأعضاء باستكمال عضويتها في هذا النظام.

4- **يطلب كذلك** من المركز الإسلامي لتنمية التجارة نشر نتائج المسح والمبادئ التوجيهية الخاصين بإنشاء نافذة موحدة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وتحديد أفضل الممارسات لمشاطرتها.

5- **يحث**الأجهزة الفرعية ومؤسسات التمويل على تقديم الدعم التقني والمالي للأنشطة المتصلة بالمشروع الإقليمي للتنمية السياحية المستدامة في شبكة من الحدائق العابرة للحدود والمناطق المحمية في غرب أفريقيا، ولا سيما مهمة صياغة المشاريع القابلة للتمويل وتنظيم مؤتمر المانحين الثاني.

6- **يحيط علماً** بالنداء الذي وجهه المدير العام للمركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى الدول الأعضاء بمنح تبرعات للمركز من أجل تمويل المبادرات الجديدة التي سيبدأها المركز مثل الجسر التجاري الإفريقي الآسيوي والنافذة الموحدة وبرنامج تيسير التجارة لأفريقيا؛

7- **يؤيد** مشروع برنامج عمل المركز الإسلامي لتنمية التجارة لعام 2018، الذي اعتمده الاجتماع الرابع والثلاثون لمجلس إدارة المركز الذي عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية يومي 7 و8 /3/ 2017.

ج) الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة:

إذ يشيد بجهود الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في تنظيم المنتديات والبرامج التدريبية، والاجتماعات فيما بين الفاعلين التجاريين، والندوات وورشات عمل بغية تحفيز دور القطاع الخاص لتوسيع شبكتها وتعزيز فرصها التجارية والاستثمارية؛

و**إذ يأخذ** في الحسبان برامج الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في مجال الأطعمة والمنتجات الحلال، وجائزة الابتكار والامتياز (إثقان) وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية تدبير المشاريع التجارية، والتخفيف من حدة الفقر، والتمويل الجزئي، وتطوير المشروعات التي تديرها النساء والشباب؛

وإذ يحيط علماً بنتائج المنتدى التاسع لسيدات الأعمال في البلدان الإسلامية الذي عقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية يوم 25 مايو 2016؛

وإذ يحيط علماً أيضا بالجهود التي تبذلها الغرفة في مجال اقتراح طرائق إنشاء هيئة دائمة لتسوية المنازعات الناشئةفي إطار اتفاقية تعزيز وحماية وضمانات الاستثماربين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يسجل، مع التقدير، تعاون الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وهي: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيـة، وبرنامـج الأمـم المتحدة الإنمائـي، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وبعد الاطلاع على التقرير المقدم من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة:

1- **يدعو**الأطرافالمعنيةكافةإلىالتعاونمعالغرفةالإسلاميةللتجارةوالصناعةوالزراعةفيالمجالاتالمتعلقةبالأطعمةوالمنتجاتالحلال،وجائزةالابتكاروالامتياز (إثقان) وتطويرالمشروعاتالصغيرةوالمتوسطة،والتحكيم، وتنميةإدارةالمشاريعالتجارية،والتخفيفمنحدةالفقر،والتمويلالجزئي،وتنميةالمشروعاتالتيتديرهاالنساءوالشباب.

2- **يدعوكذلك**الجهاتالمعنيةذاتالصلةإلىبذلمايلزممنالجهودلتنفيذالتوصياتالمقترحة،الصادرةعنمنتدىالتبادلالاقتصاديبينالمملكةالعربيةالسعوديةوغيرهامنالبلدانالإسلامية،ولا سيما تلك المتعلقة بتسهيل الحصولعلى التمويل وتعزيز فرص الاستثمار لسيدات الأعمال.

3- **يدعو** الغرفةالإسلاميةللتجارةوالصناعةوالزراعة إلى النظر في التعاون مع معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية لتحديد الأدوار والأنشطة المناسبة التي يمكن أن تضطلع بها الغرفة وفقاً للقواعد والممارسات الدولية والوطنية المعمول بها.

4- **يرحب** بالخطوات التي اتخذتهاالغرفة واتحاد الغرف التركية وغرفة التجارة في قونية وبورصة تبادل السلع في قونية من أجل صياغة التدابير اللازمة لتعريف غرف أعضاء أخرى بأفضل الممارسات التي اعتمدتها قونية لتبادلالسلع وتطوير المناطق الصناعية لتحقيق النمو التجاري والصناعي.

5- **يحيط علماً**بالخطوات المتخذةلإنشاء مركز منظمة التعاون الإسلامي للتحكيم، وفقاًلقرارالكومسيك، والذي **يُقترح** أن تستضيفه الجمهورية التركيةواتحاد الغرف التركية باعتباره جهازاً منتمياً للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة.

6- **يدعو**أيضا الدول الأعضاء في المنظمة إلى تشجيع مؤسساتالقطاعالخاص فيهاوأصحاب المصلحة الآخرين
إلىالمشاركةالنشطةفيالفعالياتالتيتقيمهاالغرفةالإسلاميةللتجارةوالصناعةوالزراعةخلالهذهالسنة، ولاسيما: الاجتماع السابع عشر للقطاع الخاص في البلدان الإسلامية عام 2016، والمنتدى العاشر لسيدات الأعمال في الغرفة الإسلامية، وورشة العمل حول تطوير البنى التحتية الأساسية والتنمية الريفية في البلدان الإسلامية عام 2016 في إسطنبول بتركيا، ومنتدى التبادل التجاري القطاعي بين البلدان الإسلامية، وجائزة الابتكار والتميز (إثقان).

7- **يدعو** كذلك الدول الأعضاء في المنظمة على تشجيع مؤسسات القطاع الخاص فيها وأصحاب المصلحة الآخرين على المشاركة بنشاط في ورشة العمل المتخصصة حول الأمن الغذائي /تطوير ريادة الأعمال وتقنية المعلومات / وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة)؛ ومنتدى/ ورشة العمل لمستثمري القطاع الخاص في مجال تنمية السياحة الإسلامية؛ ومؤتمر أصحاب الأعمال في البلدان الإسلامية؛ ومنتدى غرف التجارة، من بين فعاليات أخرى.

د) معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس:

إذ يشيد بنشاطات معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس في مجالات وضع المعايير والمقاييس وتأثيرها على تسهيل التجارة وتنميتها وبناء القدرات التجارية؛

وإذ يرحب بعضوية جمهورية أذربيجان وجمهورية جيبوتي وجمهورية العراق ومملكة تايلند بصفة مراقب في المعهد، مما رفععدد الدول الأعضاء في المعهدإلى 33 عضوا إلى جانب 3 مراقبين؛

وإذ يرحب أيضا بإنشاء نظام معلومات المعهد، الذي يهدف إلى توفير بيئة تعاونية إلكترونية للعمل التقني للجان المعهد وفقا لتوجيهات المعهد وقاعدة بيانات للأنشطة العامة للمعهد؛

وإذ يرحب كذلك بالموقع الشبكي الجديد للمعهد الذي يغطي جميع المعلومات المطلوبة في تصميم أكثر تطوراٍ وتكاملاً مع نظام معلومات المعهد ويسمح ببيع معايير منظمة التعاون الإسلامي / المعهد عبر الإنترنت في جميع أنحاء العالم؛

وإذ يحيط علماً بإنشاء خمس لجان تقنية جديدة في سلسلة إمدادات الحلال (اقترحتها ماليزيا)، ونظام إدارة الحلال، ومتطلبات نقل البضائع الخطرة، والمجوهرات والبترول والمنتجات النفطية (اقترحته تركيا)؛

وإذ يرحب بإنشاء لجنة المعهد للمعايير المعنية بتقييم المطابقة لإعداد أدلة / معايير بشأن معايير الهيئات المعنية بالاختبار والمعايرة وإصدار الشهادات والتفتيش والاعتماد وتشغيلها وتقييمها وغيرها من المعايير ذات الصلة وخاصة تقييم مطابقة الحلال واعتماد المبادئ التوجيهية أو المعايير؛

وإذ يلاحظ مع الارتياح توقيع مذكرات تفاهم بين المعهد وبين مركز التجارة العالمية لتوفير إطار للتعاون لتحسين نوعية وتوفر المعلومات عن معايير منظمة التعاون الإسلامي / المعهد للحلال، ومذكرة تفاهم بين المعهد وبين المنظمة الأفريقية للتوحيد القياسي لتوفير إطار للتعاون في مجال التقييس والمجالات ذات الصلة ومذكرة التفاهم بين المعهد والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لتعزيز المستوى الحالي للتعاون بين المؤسستين؛

وإذ ينوه بدور المعهد في تحقيق الأهداف المحددة في برنامج عمل المنظمة -2025 لتعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، وزيادة الإنتاج والقدرة التنافسية للمنتجات وكذلك لزيادة التجارة البينية في إطار المنظمة؛

وإذ يعرب عن تقديره للمعهد لدعم تنظيم القمة العالمية للحلال اسطنبولفي 15-12/17/ 2016 تحت رعاية رئاسة الجمهورية التركية بهدفرفع مستوى الوعي بالمنتجات الحلال، والمشاركة في إنتاج الحلال والخدمات في جميع المجالات والجمع بين قادة السوق وخبراء المنتج الحلال؛

وإذ يقربأنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها المعهدللدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجالات عناصر البنية التحتية للجودة؛

وإذ يرحببتنظيم معهد المقاييس في البوسنة والهرسك في سراييفو الدورة الأولى للتدريب في مجال قياس الحرارةمن 9 إلى 2016/5/13 والتدريب المتقدم في مجال قياس الحرارة من 5 إلى 2016/9/9.

وإذ يحيط علماً باجتماعات اللجنة الفنية والتدريب التي نظمهامعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية من27 إلى 2017/3/31؛

وبعد الاطلاع على التقرير المتعلق بنشاطات معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

1- **يحث**الدولالأعضاءالانضماملبعضويةالمعهد،والمشاركةبنشاطفيأعمالجانهالفنيةوالأنشطة التقنية الأخرى لأجهزة المعهد مثل وعلم القياس والاعتماد.

2- **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى اعتماد واستخدام معايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية لتكون معاييرها الوطنية من أجل المساعدة على مواءمة المعايير وإزالة الحواجز التقنية أمام التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

3- **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تستخدم معايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية إلى اعتماد هذه المعايير رسمياً وفقا للمبادئ التوجيهية المعتمدة في المعهد وإدراجها في قاعدة بيانات المعهد.

4- **يطلب**منالدولالأعضاءالانخراطفيتعاونوثيقمعالمعهدومؤسساتالمنظمةمنأجلتحسينجودةأنظمةالبنيةالتحتيةفيأقلالبلداننموافيالمنظمة.

5- **يدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة في المعرض الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الحلال وقمة إسطنبول العالمية لعام 2017 التيسوف تنظم برعاية رئاسة الجمهورية التركية من 23 إلى 25 نوفمبر 2017 في إسطنبول، بالتنسيق مع الأمانةالعامة لمعهدالمواصفات والمقاييس للدول الإسلامية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة.

6- **يدعو** جميع الأطراف المهتمة إلى النظر في التعاون بشأن معايير الحلال والمسائل ذات الصلة مع المعهد بصفته الجهة الفنيةالمتخصصة والمخولة في هذا المجال.

7- **يدعو** كذلك مجمع الفقه الإسلامي الدولي إلى دعمالمعهد وتقديم ما يلزم منفتوى ومشورة لا سيما فيما يتعلق بقضايا الحلال.

8- **يطلب** من الدول الأعضاء المشاركة في مختلف برامج التدريب التي ينفذها المعهد والمساهمة فيها بما في ذلك: معاييرمنظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية1 وبرنامج منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية لتدريب مدققي الأغذية الحلال.

9- **يدعو** مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى دعم المعهد بالتدريب والبرامج في مجالات المعايير والمقاييس والاعتماد وتحسين البنية التحتية للجودة.

ه) منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر:

إذ يستذكر القرار رقم: 3/4-ق(ق.إ) الصادر عن الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية من 25 إلى 1981/1/28م، بشأن إنشاء منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر؛

وإذ يأخذ علما بحصيلة الدورة الثامنة والثلاثين للجنة التنفيذية والدورة التاسعةوالعشرين للجمعية العمومية لمنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر واللتين عقدتا في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يوم 216/1/23؛

وإذ يقر بالدور الذي تضطلع به المؤسسات الملاحية في مجال التدريب فيما يتعلق بتزويد سوق الملاحة البحرية بالعاملين المدربين والمؤهلين على نحو مطابق مع المعايير الدولية، وذلك بغية ضمان نجاح خطط تطوير الملاحة البحرية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

ووعيا منه بضرورة زيادة الأكاديميات البحرية ومراكز التدريب لتدريب رعايا من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بغية تمكينهم من الخدمة على متن سفن تملكها شركات النقل البحري في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الشركات الدولية الأخرى للنقل البحري،

وإذ يشدد على ضرورة زيادة تمويل مشاريع طرق التمويل من أجل بناء واقتناء السفن لتعزيز الأسطول التجاري البحري في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

1- **يحث** المستثمرين والمؤسسات التمويلية على دعم تطوير قطاع النقل البحري بما في ذلك الأسطول التجاري البحري في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

2- **يطلب** من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تشجيع شركاتها للنقل البحري على تسجيل حمولاتها الدنيا الإسلامي للحماية والتعويض والاستفادة من خدماته.

3- **يطلب** أيضا من منظمة الاتحاد الإسلامي للكيالبواخر إلى إحياء شركة بكة للملاحة من أجل تعزيز النقل البحري وإطلاق خطوط دائمة للنقل البحري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

4- **يحث** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تشجيع شركاتها للنقل البحري على استخدام الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري)، واتحاد الشركات التركية لبناء السفن (جيسبير) وغيرها من شركات بناء السفن في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لبناء سفنها أو إصلاحها أو صيانتها.

5- **يطلب** من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تشجيع شركاتها للنقل البحري على تسجيل سفنها قيد البناء أو المشيدة حديثا لدى مؤسسة التصنيف الإماراتية (تصنيف) من أجل الاستفادة من خدماتها الأمثل في مجال التصنيف.

و) **حكم عام:**

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير مستفيض حول كل بند من البنود الواردة فيه من (ألف) إلى (هاء) إلى الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، ويهيب بالأمانة العامة دعوة أمانات اللجان الدائمة لحضور اجتماعات التنسيق السنوية لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

{{}}{{}}{{}}

الملحق (1)

الأصل: بالإنجليزية

الـقـــــرار

الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك

(اسطنبول، 21-24 نوفمبر/تشرين الثاني، 2016)

عُقدت الدورة الثانية والثلاثون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك)، في اسطنبول، بالجمهورية التركية، في 21-24 نوفمبر/تشرين الثاني 2016؛

إذ تذكر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، التي عُقدت في اسطنبول بالجمهورية التركية في 14-15 أبريل/نيسان 2016، والتي أشادت بدور الكومسيك برئاسة فخامة رئيس الجمهورية التركية في الإسهام في تحقيق أهداف منظمة التعاون الإسلامي في المجال الاقتصادي وأعربت عن عميق تقديرها للتنفيذ الناجح للنظام الأساسي المنقح للكومسيك ولاستراتيجية الكومسيك التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي؛

وإذ تذكر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن دورات مؤتمر القمة الإسلامي، ومجلس وزراء الخارجية، والكومسيك، والدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقمة الاقتصادية للكومسيك التي انعقدت عام 2009، والدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، والدورة الحادية والثلاثين للكومسيك؛

وإذ تؤكد من جديد على التزام كافة الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ببرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، التي انعقدت في اسطنبول بالجمهورية التركية في 14-15 أبريل/نيسان 2016، وكذا باستراتيجية الكومسيك التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي، التي انعقدت في مكة المكرمة في 14-15 أغسطس/آب، 2012؛

وإذ تأخذ علما بتقديم تقارير سير العمل، وأوراق العمل، والدراسات الخاصة بالبنود المختلفة لجدول الأعمال، والمقدمة من قبل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمعايير للبلدان الإسلامية؛

وإذ تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء لاستضافتها المؤتمرات الوزارية، والاجتماعات، وورش العمل، والمعارض، وغير ذلك من أنشطة في مجالات التعاون؛

وإذ تشيد بالجهود المبذولة من قِبَل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي التي تعمل في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، ألا وهي مركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومعهد المواصفات والمعايير للبلدان الإسلامية.

تقرير حول استراتيجية الكومسيك وتنفيذها (البند 2 من جدول الأعمال)

1- **ترحب** بتقرير سير العمل الذي قدمه مكتب تنسيق الكومسيك، والذي يسلط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، و**تشيد** بالدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي لإسهاماتهم القيّمة في تنفيذ الاستراتيجية، و**تطلب** من الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تواصل تقديم كامل دعمها لتنفيذ الاستراتيجية.

2- **ترحب** بالانعقاد الناجح لاجتماع فرق عمل الكومسيك في مجالات التعاون تماشيًا مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الحادية والثلاثين للكومسيك، و**ترحب أيضًا** بالدراسات البحثية وتقارير الآفاق المستقبلية القطاعية التي أعدها مكتب تنسيق الكومسيك خصيصًا لإثراء النقاشات في كافة اجتماعات فرق عمل الكومسيك.

3- **تشيد** بالجهود التي تبذلها فرق العمل نحو تقريب السياسات بين الدول الأعضاء، كلٌّ في مجال تخصصه، و**ترحب** بالتوصيات الخاصة بالسياسات التي قدمتها فرق العمل أثناء اجتماعاتها التي عُقدت في فبراير/شباط-مارس/آذار وسبتمبر/أيلول-نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

4- **تدعو** جميع الدول الأعضاء إلى بذل جهودها، قدر المستطاع، لتنفيذ التوصيات الخاصة بالسياسات، و**تحث** المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي على دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد.

5- **ترحب** بإنجاز المشروعات الأربعة عشرة التي تم تمويلها في إطار آلية تمويل مشروعات الكومسيك في 2015 والتقدم المحرز في تنفيذ المشروعات التسعة الجديدة بموجب الدعوة الثالثة للمشروعات التي أُطلقت في 2016 و**ترحب أيضًا** بالدعوة الرابعة للمشروعات التي أطلقها مكتب تنسيق الكومسيك في سبتمبر 2016.

6- **تطلب** من مكتب تنسيق الكومسيك رفع تقارير بصورة منتظمة حول التقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الكومسيك إلى الكومسيك في دوراتها، ولجنة المتابعة في اجتماعاتها، وغيرها من محافل منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

7- **تشجع** الدول الأعضاء التي سجلت عضويتها في فرق عمل الكومسيك أن تشارك بفعالية في الاجتماعات القادمة لفرق العمل ذات الصلة، وأن تستفيد من آلية تسويق مشروعات الكومسيك في تنفيذ مشروعات التعاون الخاصة بها.

8- **إذ تحيط علمًا مع التقدير** أن عدد الدول الأعضاء التي سجلت في فريق واحد على الأقل من فرق العمل قد وصل إلى 50 دولة، **تطلب** من الدول الأعضاء التي لم تسجل بعد عضويتها في فرق عمل الكومسيك أن تقوم بذلك، وأن تشارك بفعالية في الاجتماعات القادمة لفرق العمل.

9- **ترحب** بانعقاد الاجتماع التنسيقي السنوي الرابع لنقاط اتصال فرق عمل الكومسيك، الذي نظمه مكتب تنسيق الكومسيك في 1-2 يونيو/حزيران، 2016 في أنقرة بالجمهورية التركية.

10- **تهيب** بنقاط الاتصال الوطنية الخاصة بالكومسيك ونقاط الاتصال الخاصة بفرق عمل الكومسيك تعزيز العمل عن كثب مع مكتب تنسيق الكومسيك بغية تحقيق تنسيق واتصال فعال.

11- **تهيب** بالدول الأعضاء المعنية الاستجابة لـ "نماذج التقييم" التي يتم تعميمها كل عام من قبل مكتب تنسيق الكومسيك بغية متابعة تنفيذ التوصيات الخاصة بالسياسات الصادرة عن فرق عمل الكومسيك.

12- **تهيب أيضا** بنقاط الاتصال الخاصة بفرق عمل الكومسيك المشاركة بفعالية في الجهود التي تبذلها الكومسيك لإنتاج المعرفة من خلال، من بين وسائل أخرى، المساعدة في جمع والتحقق من البيانات الخاصة بكل دولة وتقديم تعليقاتها حول الدراسات البحثية.

13- **تعرب** عن تقديرها لمكتب تنسيق الكومسيك، ومركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية لما بذلوه من جهود نحو تنفيذ استراتيجية الكومسيك.

14- **تعتمد** التوصيات الصادرة عن الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك الذي عُقد في 17-18 مايو/أيار 2016 في أنقرة بالجمهورية التركية.

تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي (البند 3 من جدول الأعمال)

15- **ترحب** باعتماد برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 من قبل مؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر الذي عُقد في اسطنبول بالجمهورية التركية في 14-15 أبريل/نيسان 2016، الذي يحدد أهدافًا طموحة في مجالات متعددة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بُغية تحقيقها في السنوات العشرة المقبلة.

16- **إذ تذكر** بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورتين الثلاثين والحادية والثلاثين للكومسيك، **تؤكد** على أهمية المتابعة الفعالة للمكونين الاقتصادي والتجاري لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 من قبل الكومسيك،و**تطلب/تدعو** الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى رفع تقارير شاملة لسير العمل بصورة منتظمة حول تنفيذ البرنامج إلى دورات الكومسيك واجتماعات لجنة المتابعة.

17- **تطلب** من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بالتنسيق مع الأجهزة ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، بما فيها الكومسيك، اقتراح خطة تنفيذ لتنظر فيها الدول الأعضاء.

18- **إذ تذكر** بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن دورات الكومسيك، **تطلب أيضًا** من الدول الأعضاء التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات المبرمة في المجال الاقتصادي بغية تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

المستجدات الاقتصادية العالمية، مع إشارة خاصة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (البند 4 من جدول الأعمال)

19- **تأخذ علمًا** بالتقرير الاقتصادي السنوي الصادر عن مركز أنقرة، في نسخته لعام 2016، تحت عنوان "تحويل الإمكانات إلى تأثير". وتماشيًا مع نتائج التقرير:

- **تهيب** بالدول الأعضاء تحسين النفاذ إلى، وملاءمة، وجودة التعليم وبرامج التدريب بغية تسليح الأجيال الشابة بمجموعة المهارات والكفاءات المناسبة بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل وتسهيل مشاركتهم في الاقتصاد من خلال وضع برامج ريادة الأعمال للشباب.
- **إذ تأخذ في الاعتبار** الفرص التي توفرها إمكانات السوق الكبرى بمنطقة منظمة التعاون الإسلامي، **تدعو** الدول الأعضاء إلى اتخاذ خطوات فعالة لتقليل الحواجز أمام الاستثمار والتجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي تعيق حركة البضائع والخدمات والأفراد ورأس المال بين الدول الأعضاء.
- بالنظر إلى مواردها الطبيعية الثرية وإمكانات الطاقة المتجددة لديها، **تهيب** بالدول الأعضاء تنويع مصادر طاقتها بغرض تحسين أمن الطاقة بوجه عام.

20- **تعهد** إلى مركز أنقرة بالاستمرار في رصد المستجدات الاقتصادية على الساحة العالمية، وتأثيرها على الدول الأعضاء، ورفع تقارير بشأنها إلى الكومسيك في دوراتها السنوية.

21- **تأخذ علماً مع التقدير** بتقارير الآفاق المستقبلية القطاعية التي أعدها مكتب تنسيق الكومسيك ورفعها للاجتماعات ذات الصلة لفرق العمل.

التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (البند 5 من جدول الأعمال)

22- **إذتأخذ علما مع التقدير** بانعقاد الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة في فبراير/شباط 2016 في أنقرة تحت عنوان "تعزيز قدرة البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي على الالتزام بالمعايير الفنية الدولية"، **ترحب** بالتوصيات الخاصة بالسياسات التي خرج بها فريق العمل، ألا وهي:

- تطوير/تعزيز جودة البنية الأساسية الوطنية.
- دعم جهود الدول الأعضاء للمشاركة بفعالية في أعمال هيئات توحيد المواصفات الدولية.
- تعزيز معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية لاعتماد المواصفات المنسقة وتطوير جودة البنية الأساسية في دول منظمة التعاون الإسلامي بغية تعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

(ترد وثيقة التوصيات الخاصة بالسياسات، بما فيها السبب الأساسي وراء إصدار كل توصية، في المرفق رقم...).

23- **إذتأخذ علما مع التقدير** بانعقاد الاجتماع الثامن لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتجارة في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2016 بأنقرة تحت عنوان "تحسين التعاون بين الوكالات الحدودية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بغية تسهيل التجارة"، **ترحب** بالتوصيات الخاصة بالسياسات التي خرج بها فريق العمل، ألا وهي:

- تشجيع اعتماد المعايير الدولية في الجمارك وغيرها من قضايا التجارة عبر الحدود والخدمات اللوجستية ذات الصلة، فضلًا عن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لتنسيق وتبسيط القواعد والإجراءات المتعلقة بعمليات التجارة عبر الحدود والخدمات اللوجستية،
- تعزيز ترتيبات/اتفاقيات الاعتراف المتبادل في مراقبة الحدود والتجار موضع الثقة،
- تعزيز تبادل المعلومات بين الوكالات الحدودية بالدول الأعضاء من خلال تعزيز التواصل بين نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير منصات منتظمة لتبادل المعرفة، والمشاركة في الشبكات الدولية ذات الصلة،
- تحسين البنية الأساسية للمعابر الحدودية البرية واتصال خطوط النقل من خلال الجهود المشتركة لدول الجوار، على سبيل المثال من خلال إنشاء لجان تقنية /لجان عمل مشتركة تشمل الأطراف المعنية لتحديد العوامل التي تتسبب في ظهور المعوقات.

(ترد وثيقة التوصيات الخاصة بالسياسات، بما فيها السبب الأساسي وراء إصدار كل توصية، في المرفق رقم...).

24- **تدعو**الدول الأعضاء التي سجلت في فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة لحضور الاجتماع التاسع المقرر انعقاده في 9 مارس/آذار 2017 بأنقرة تحت عنوان "أنظمة الشباك الواحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بغية تسهيل التجارة" والاجتماع العاشر المقرر عقده في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 تحت عنوان "المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الاستفادة من الخبرات" كما **تدعو** الدول الأعضاء التي لم تسجل بعد إلى التسجيل في فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة.

25- **تطلب** من الدول الأعضاء بالمشاركة الفاعلة في الأنشطة التجارية التي سينظمها مكتب تنسيق الكومسيكومكتب تنسيق الكومسيك، ومركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في 2017، كما **تطلب** من هذه المؤسسات أن ترسل الدعوات والوثائق إلى الدول الأعضاء قبل انعقاد الاجتماعات بمدة كافية لضمان أكبر مشاركة ممكنة.

26- **تشيد** بجهود جامبيا بالمشاركة مع تركيا والسنغال للتنفيذ الناجح المشروع بعنوان "بناء القدرات والتعزيز المؤسسي لمكتب جامبيا للمعايير من أجل اعتماد وتنفيذ معايير الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، وتقييم الامتثال ذي الصلة" ضمن الدعوة الثانية إلى تسليم المشروعات في إطار آلية تمويل مشروعات الكومسيك.

27- **كما تشيد** بجهود قطر بالاشتراك مع خمس دول أخرى من أجل التنفيذ الناجح لمشروع بعنوان "الاتفاقيات التجارية والتنويع الاقتصادي في قطر، الفرص والتحديات أمام أصحاب المشروعات" ضمن الدعوة الثانية إلى تقديم المشروعات في إطار آلية تمويل مشروعات الكومسيك.

28- **إذ تقر** بجهود الكومسيك التي تبذلها في اجتماعات فرق العمل فيما يتعلق بموضوع تيسير السفر، **تدعو** مكتب تنسيق الكومسيك إلى دراسة تيسير حركة رجال الأعمال في الاجتماعات المقبلة لفرق العمل.

29- **تحيط علما** بالتقرير الذي اشترك في إعداده البنك الإسلامي للتنمية ومركز التجارة الدولي، واسمه "الحلال ينتقل إلى العالمية".

اتفاقية الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

30- **تدعو**الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وهي الاتفاقية الإطارية، وخطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)، وقواعد المنشأ، أن توقع عليها في أقرب وقت ممكن، **وتعرب** عن نيتها للعمل مع التكتلات التجارية الإقليمية للوفاء بما يلزم من شروط لتنفيذ النظام.

31- **ترحب**بتقديم قوائم الامتيازات المحدثة إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية من قبل تركيا وماليزيا وبنجلاديش وباكستان والأردن والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

32- **تأخذ علما مع التقدير** بأن المملكة المغربية سترسل قائمة امتيازها المحدثة إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية في الشهور المقبلة.

33- **إذ تثمن** التزام إندونيسيا بالانضمام إلى نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **ترحب** بعرض إندونيسيا لاستضافة "ندوة تدريبية للبلدان الآسيوية الأعضاء حول نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، في جاكارتا في عام 2017.

34- **بالإشارة** إلى القرارات ذات الصلة للدورة الحادية والثلاثين للكومسيك، **تدعو** الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، بالنيابة عن دوله الستة الأعضاء، إلى إرسال قوائم الامتيازات المحدثة الخاصة بهم في أقرب وقت ممكن إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية، بغية سرعة استغلال فرص دخول الأسواق التي يتيحها نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

35- **ترحب**بالإخطار الذي قدمته باكستان وبنجلاديش والأردن والمغرب وتركيا إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية بخصوص تدابيرهم الداخلية ذات الصلة التي ستُتخذ من أجل تنفيذ اتفاقية قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **وتطلب** من سائر الدول الأعضاء المشاركة أن تخطر الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية بتدابيرها الداخلية ذات الصلة من أجل تنفيذ اتفاقية قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في أقرب وقت ممكن.

36- **تشيد**بالمركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية على تنظيم الفعاليات التالية للتوعية بمميزات نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فيما بين المسئولين الحكوميين والقطاع الخاص في الدول الأعضاء؛

- الندوة التدريبية حول "نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبروتوكولاته لصالح الدول الإفريقية" في 28-30 مارس/آذار 2016 في الدار البيضاء بالمغرب؛
- الندوة التدريبية حول "نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبروتوكولاته لصالح دولتي فلسطين والأردن" المنعقدة في عمان بالأردن في 4-5 إبريل/نيسان 2016.

37- **تطلب من** المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومكتب تنسيق الكومسيك، والبنك الإسلامي للتنمية وغيرهما من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية متابعة تنظيم أنشطة زيادة الوعي وبناء القدرات فيما يتعلق بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

أ) المعارض التجارية الإسلامية

38- **تشيد**بالتحسن الملحوظ في عدد المعارض التجارية الإسلامية وجودتها و**تعرب** عن شكرها وتقديرها للدول الأعضاء التالية على استضافتها المعارض التجارية الإسلامية بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة:

- دولة الإمارات العربية المتحدة على استضافة "المعرض الثاني للسياحة والسفر" بالتزامن مع "المعرض الرابع للحلال في منظمة التعاون الإسلامي" في الشارقة في 8-10 ديسمبر/كانون الأول 2015.
- مملكة المغرب على استضافتها "المعرض الثالث للحلال في منظمة التعاون الإسلامي" في الدار البيضاء في 24-26 مارس/آذار 2016.
- المملكة العربية السعودية على استضافتها "المعرض التاسع للصناعات الغذائية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في جدة في 9-12 مايو/أيار 2016 والمعرض التجاري الخامس عشر لمنظمة التعاون الإسلامي في الرياض في 22-26 مايو/أيار 2016.
- جمهورية السنغال على استضافة "المنتدى الإفريقي الأول للأعمال الحلال" في دكار في 3-5 مارس/آذار 2016 و "المعرض الثاني للتعليم العالي" في دكار في 9-12 مايو 2016.

39- **ترحب**بالعروض المقدمة من الدول الأعضاء التالية لاستضافة معارض التجارة الإسلامية بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة في 2019/2017 و**تحث** الدول الأعضاء على تشجيع المشاركة الفاعلة لقطاعها الخاص، ومؤسساتها المعنية في هذه الفعاليات:

- جمهورية العراق لاستضافة المعرض السادس عشر للتجارة الإسلامية في بغداد في 2-7 إبريل/نيسان 2017،
- جمهورية مصر العربية لاستضافة "المعرض الثالث للسياحة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" في القاهرة في 18-21 أكتوبر/تشرين الأول 2017،
- جمهورية السنغال لاستضافة "المعرض الأول للاقتصاد الأخضر لمنظمة التعاون الإسلامي" في داكار في 26-29 أكتوبر 2017، و"المعرض الأول للمصائد السمكية والأحياء البحرية" في داكار في 2017.
- الجمهورية التركية لاستضافة "المعرض الخامس للحلال لمنظمة التعاون الإسلامي" في اسطنبول في 23-26نوفمبر/تشرين الثاني 2017 بالتعاون مع معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛
- جمهورية غينيا لاستضافة "المعرض السابع عشر للتجارة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في 2019.
- دولة الكويت لاستضافة "معرض تجاري خاص لمنظمة التعاون الإسلامي"، في مدينة الكويت، في 6-10 فبراير/شباط 2018.
- المملكة العربية السعودية لاستضافة "المعرض العاشر للصناعات الغذائية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، في جدة، في 10-13 أبريل/نيسان 2017.
- جمهورية أذربيجان لاستضافة "المعرض الأول للمعدات الرياضية والترفيهية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، في باكو، في 13-15 مايو/أيار 2017، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي".
- جمهورية كوت ديفوار لاستضافة "المعرض الثاني للبناء والعقارات لمنظمة التعاون الإسلامي" في 2017، و"معرض الصحة الرابع" في 2018، في أبيدجان.

40- **تعتمد** التعديلات المقدمة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة في اللوائح الداخلية للمعارض التجارية الإسلامية لمنظمة التعاون الإسلامي، وخاصة بإضافة الفقرة التالية للمادة 2: " يجب أن تنطبق

الشروط التالية على أي عضو يتقدم بطلب لاستضافة المعرض التجاري الإسلامي أو أي معرض متخصص:

- أن يحتوي المكان المختار على أرض معارض مطابق للمواصفات العالمية؛
- أن تمتلك الشركة المشاركة في التنظيم خبرة كبيرة في تنظيم المؤتمرات الدولية؛
- أن يكون للشركة أساسًا ماليًا سليمًا؛
- أن تكون المدينة الواقع عليها الاختيار مرتبطة بجداول الطيران المنتظمة؛
- أن يتم فحص طلبات استضافة المعارض التجارية الإسلامية والمعارض المتخصصة من قبل "لجنة اختيار يرأسها المركز الإسلامي لتنمية التجارة".

41- **تؤكد من جديد على** طلبها من المركز الإسلامي للتنمية الاستمرار في عقد معارض متخصصة بالتعاون مع الدول الأعضاء وتقديم تقارير دورية عن هذه المعارض لدورات الكومسيك.

42- **تؤكدكذلك من جديد** على طلبها من الدول الأعضاء تشجيع القطاع الخاص على المشاركة الفاعلة في المعارض التجارية الإسلامية.

ج) المساعدة الفنية المتصلة بمنظمة التجارة العالمية

43- **تلاحظ مع الارتياح** تنظيم "الاجتماع التشاوري لوزراء التجارة في منظمة التعاون الإسلامي" الذي عقد في 14 ديسمبر/ كانون الأول 2015 على هامش المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي، كينيا.

44- **تعرب عن شكرها** وتقديرها لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لتنظيمهما الدورات التدريبية والندوات المتصلة بأنشطة منظمة التجارة العالمية لصالح الدول الأعضاء.

45- **تهيب** بكل من البنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بأن يواصلا تقديم المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بمنظمة التجارة العالمية، وأن يستمرا في بذل جهودهما الرامية إلى زيادة وعي الدول الأعضاء بأهمية مفاوضات التجارة مع منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على الاقتصادات، **وتطلب** منهما تضافر وتنسيق جهودهما لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وذلك من أجل تيسير اندماجها التام في النظام التجاري متعدد الأطراف على أساس من التكافؤ والعدل.

46- **تهيب** بالدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي مساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في عملية انضمامها للمنظمة.

47- **ترحب** باستعداد المملكة الأردنية الهاشمية لمواصلة تبادل خبراتها المتصلة بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

48- **تعرب عن تقديرها** للمملكة المغربية لاستضافة ورشة العمل التي نظمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول "إدارة اتفاقات التجارة الإقليمية وآفاق التكامل الإقليمي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" في الدار البيضاء في 21-23 ديسمبر/كانون الأول 2015، و"اتفاقية تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية وآفاق تفعيل المشروع المتعلق بالشباك الواحد لمنظمة التعاون الإسلامي" لصالح الدول الأعضاء من البلدان الأفريقية في الدار البيضاء في 30 مايو/ أيار - 1 يونيو/ حزيران 2016.

49- **تعرب كذلك عن تقديرها** لجمهوريةمصر العربية لاستضافة المركز الإسلامي لتنمية التجارة ووحدة أغادير الفنية، لتنظيم ورشة عمل حول "التجارة في الخدمات فيما بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية: ما الدروس المستفادة لبلدان مجموعة الأربعة"، في القاهرة، في 21-23 ديسمبر/كانون الأول 2015.

د) أنشطة تمويل التجارة

50- **تعرب عن تقديرها** لأنشطة تمويل التجارة والتنمية وتشجيعها التي تقوم بها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وجمع الأموال من السوق العالمي وشركاء التنمية لتمويل العمليات التجارية في الدول الأعضاء، والمساهمة في تحقيق نسبة الـ 25% المستهدفة للتجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء.

51- **تشيد**بجهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأقل الدول الأعضاء نموًا، و**تحيط علمًا** بجهودها في تنويع محفظتها وتقديم المزيد من التمويل لقطاع الزراعة، ما يترك أثرًا مباشرًا وبارزًا على تحسين الإنتاجية، وتوفير فرص العمل، وزيادة عائدات التصدير، والتخفيف من حدة الفقر.

52- **تدعو** البلدان الأعضاء لاستيفاء متطلبات عضويتها في مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات) حتى يتسنى لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تنفيذ المهام المنوطة به بنجاح.

53- **تحيط علمًا** بمبادرات تشجيع التجارة وتنمية القدرات التي تنفذها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في إطار برامجها الرائدة المختلفة، بما في ذلك مبادرة المعونة لصالح التجارة للدول العربية، وجسور التجارة للبلدان العربية-الإفريقية، وبرنامج المعرفة التجارية.

54- **تحيط علمًا أيضًا** بجهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تنظيم منتدى تنمية التجارة لرفع مستوى الوعي في القطاع الخاص في الدول الأعضاء حول تسهيلات التمويل التجاري لدى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة **وتشجع** مؤسسات القطاع الخاص في الدول الأعضاء على المشاركة بفاعلية في هذا المنتدى.

55- **ترحب** بالافتتاح الرسمي للبرنامج الخاص للتعاون مع دول آسيا الوسطى، ومكون التمويل التجاري التابع له، وذلك خلال الاجتماع السنوي الحادي والأربعين لمجلس محافظي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، و**تحيط علمًا** بجهود التحضير التي تقوم بها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتنفيذه بفعالية.

56- **تحيط علما** بالجهود التي تبذلها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتنفيذ برامج تجارية متكاملة لتطوير السلع بمزج تسهيلاتها المرتبطة بالتمويل التجاري مع ما تقدمه من تدخلات للمساعدة الفنية ذات الصلة بالتجارة، **وتطلب** من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إنشاء برامج مماثلة لسلع استراتيجية أخرى.

57- **تشيد** بجهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتنويع الأدوات المالية الإسلامية، ودعم برامج التدريب على التمويل الإسلامي، وتشجيع إيجاد حلول للتمويل الإسلامي على مستوى المحافل الدولية، **وترحب** بإعلان تنظيم فعالية حول تمويل التجارة الإسلامي، على هامش "المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية" المقبل.

ه) الأنشطة التجارية لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية

58- **ترحب** بالأنشطة التي يقوم بها معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في مجال توحيد المواصفات، والمقاييس، والاعتماد، وأثرها على تيسير التجارة ومشروعات بناء القدرات لدى الدول الأعضاء.

59- **تدعو** الدول الأعضاء للانضمام إلى عضوية معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، والمشاركة الفاعلة في لجانه الفنية، ولجنتي المقاييس والاعتماد.

60- **ترحب** بالنشاط المتزايد لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية **وتعرب** عن تقديرها لتنظيم معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية أنشطة لبناء القدرات في مجال اختصاصه.

61- **تحيط علمًا مع التقدير** بتنظيم مؤتمر الحلال بمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في 14-15 ديسمبر/ كانون الأول 2015 في ماليزيا، الذي تنظمه الأمانة العامة لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية ووزارة المعايير في ماليزيا.

62- **تدعو** الدول الأعضاء للمشاركة في القمة العالمية للحلال التي ستنعقد على هامش اجتماع الجمعية العامة لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في إسطنبول، في 15-17 ديسمبر/كانون الأول 2016.

63- **تحيط علمًا** بأنشطة بناء القدرات التالية التي نظمها معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، وهي:

- البرامج التدريبية حول المقاييس العلمية في 22-26 فبراير/ شباط لعام 2016 في تركيا بالتنسيق مع رئيس لجنة معايير معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، والأمانة العامة لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، ومركز أنقرة.
- التدريب على نظم المعلومات بمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في 19-21 أبريل/ نيسان 2016 في تركيا.

تعزيز دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي (البند 6 من جدول الأعمال)

64- **إذ تحيط علما** بالتقرير الذي قدمته الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة إلى لجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك، في اجتماعها الثاني والثلاثين، والشرح الذي قدمته الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في أثناء الدورة للقرار ذي الصلة الصادر عن الكومسيك في دورتها الحادية والثلاثين والتوصية الصادرة عن لجنة المتابعة في اجتماعها الثاني والثلاثين، **تشجع** الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة على بذل المساعي لمواصلة خدمة الاحتياجات الناشئة في القطاع الخاص في الدول الأعضاء، وعلى تقديم تقرير بسير العمل إلى لجنة المتابعة في اجتماعها الثالث والثلاثين والكومسيك في دورتها الثالثة والثلاثية.

65- **تشجع كذلك** الغرف التجارية بالدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة.

66- **ترحب**بانعقاد الاجتماع السابع عشر للقطاع الخاص والمنتدى التاسع لسيدات الأعمال في الدول الإسلامية بالرياض بالمملكة العربية السعودية، وكذا بالمعرض التجاري الإسلامي الخامس عشر في 25 مايو/أيار 2016.

67- **تُثني على** الجمهورية التركية للتنظيم الناجح لورشة العمل الثانية حول "تعزيز التعاون بين هيئات السجل التجاري في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في 16-17نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 في أنقرة.

68- **تحيط علمًا** بالأنشطة التالية المقرر أن تنظمها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، **وتدعو** القطاع الخاص في الدول الأعضاء للمشاركة الفعالة في هذه الأنشطة؛

- الاجتماع السابع عشر للقطاع الخاص للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي سيعقد في عام 2017.

- المنتدى العاشر لسيدات الأعمال في الدول الإسلامية الذي سيعقد في السودان / مصر في عام 2017.
- ورشة عمل حول تطوير البنية الأساسية الرئيسية للتنمية الريفية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي ستعقد في لاهور، باكستان في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني- 1 ديسمبر/ كانون الأول 2016
- برنامج تدريبي في مجال تطوير ريادة الأعمال من خلال تكنولوجيا المعلومات للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي سيعقد في عام 2017.
- منتدى/ معرض التبادل التجاري (بحسب القطاعات) الذي سيعقد في عام 2017.

69- **تحيط** علمًا باستراتيجية الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة لزيادة تجارة الخدمات في البلدان الأعضاء، بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة.

70- **إذتُذكر** بالقرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، والتوصية ذات الصلة الصادرة عن الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك، **تأخذ علما**بالإحاطة التي قدمتها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، واتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا، حول إنشاء مركز تحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي، تابع للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في اسطنبول، **وتطلب** منهما تقديم تقرير سير عمل حول هذا الموضوع إلى الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.

تحسين النقل والاتصالات (البند 7 من جدول الأعمال)

71- **إذ تحيط علما مع التقدير**بانعقاد الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات في 24 مارس/آذار 2016 في أنقرة، بالجمهورية التركية، تحت عنوان "تعزيز صيانة الطرق في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"**ترحب** بتوصيات الاجتماع الخاصة بالسياسات وهي:

- وضع استراتيجية وطنية لصيانة الطرق تستند إلى الأدلة والبيانات.
- ضمان تخصيص تمويل كافٍ ومستدام لصيانة الطرق وزيادة الاستخدام الفعال لأموال الطرق المتاحة من خلال إطار قانوني مناسب وهيكل مؤسسي.
- الاستفادة من عقود الأداء في صيانة الطرق.
- إنشاء نظام لإدارة قاعدة بيانات الطرق.

(ترد وثيقة التوصيات الخاصة بالسياسات، بما فيها السبب الأساسي وراء إصدار كل توصية، في المرفق رقم...)

72- **إذ تحيط علما مع التقدير**بانعقاد الاجتماع الثامن لفريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2016 في أنقرة، تركيا، تحت عنوان "تعزيز السلامة على الطرق في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" **ترحب** بتوصيات الاجتماع التالية الخاصة بالسياسات:

- رفع الوعي بشأن السلامة على الطرق في الدول الأعضاء.
- الالتزام باتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية حول السلامة على الطرق وتطبيق نهج أنظمة السلامة على النظام الوطني لإدارة السلامة على الطرق.
- إنشاء نظام لبيانات السلامة على الطرق والحوادث يتسم بالموثوقية والاستدامة.
- وضع استراتيجية وطنية للسلامة على الطرق وتكليف وكالة/ مؤسسة وطنية رائدة لتضطلع بمسئولية إدارة السلامة على الطرق.

(ترد وثيقة التوصيات الخاصة بالسياسات، بما فيها السبب الأساسي وراء إصدار كل توصية، في المرفق رقم...)

73- **تدعو**الدول الأعضاء التي سجلت عضويتها في فريق عمل الكومسيكالمعني بالنقل والاتصالات أن تشارك بفعالية في الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات المقرر عقده في 16 مارس/آذار 2017 تحت عنوان "زيادة مستوى نفاذ الإنترنت عريض النطاق في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وكذلك الاجتماع العاشر للفريق المقرر عقده في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2017 تحت عنوان "تحسين سلامة ممرات النقل عبر الوطنية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، كما **تطلب** من الدول الأعضاء التي لم تسجل في فريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات بعد أن تقوم بذلك.

74- **تثنيعلى** جهود تركيا للتنفيذ الناجح لمشروع "قياس مؤشر الأداء لحركة المسافرين ووضع معايير له بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي" بمشاركة ست دول أعضاءفي إطار الدعوة الثانية لتسليم المشروعات تحت مظلة آلية تمويل مشروعات الكومسيك.

75- **تعرب عن تقديرها** لجهود الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في توعية الدول الأعضاء المعنية بضرورة إدراج القطاعات الوطنية المختصة بطول خط السكك الحديدية داكار-بورسودان التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في خططها التنموية الوطنية، و**تدعو** الدول الأعضاء المعنية إلى تسليم دراسات الجدوى المحكمة الخاصة بها إلىمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وبنوك التنمية الدولية الأخرى لتوفير الدعم الفني والتمويل الكافي لهذا المشروع.

76- **إذ تشيد** بجهود فريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات لتعزيز النقل متعدد الوسائط في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك وسيلة الربط بالسكك الحديد، **تدعو** فريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات لإعادة دراسة وسيلة الربط بالسكك الحديد، بما في ذلك المشكلات الرئيسية التي تواجهها، في اجتماعاتها المستقبلية.

تنمية قطاع سياحة مستدام وتنافسي (البند رقم 8 من جدول الأعمال)

77- **إذ تحيط علما مع التقدير** بانعقاد الاجتماع السابع لفريق العمل المعني بالسياحة بتاريخ 4 فبراير/ شباط 2016 في أنقرة تحت عنوان: "السياحة الملائمة للمسلمين: فهم جوانب العرض والطلب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **ترحب** بتوصياته التالية بشأن السياسات؛

- وضع مبادئ توجيهية أساسية لتحسين الخدمات الأساسية المتعلقة بالسياحة الملائمة للمسلمين.
- زيادة الوعي بسوق السياحة الملائمة للمسلمين بين المعنيين بصناعة السياحة من خلال توحيد المصطلحات المستخدمة في مجال السياحة الملائمة للمسلمين، وتقديم برامج تدريبية للوعي بالسوق ولخدمة العملاء، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل الترويج والتسويق لها.

تقديم خدمات الرعاية الصحية وإنشاء مرافق لسوق السياحة الملائمة للمسلمين من خلال الكشف عن نقاط القوة المختلفة لمنطقة منظمة التعاون الإسلامي، وبناء مراكز تخصص، ووضع برامج بديلة/ تقليدية للعلاجات والمحافظة على الصحة.

- إطلاق تحالف بين وكلاء السياحة/ منظمي الرحلات الملائمة للمسلمين الذين يستهدفون سوق السياحة الملائمة للمسلمين.

(ترد وثيقة التوصيات الخاصة بالسياسات، بما فيها السبب الأساسي وراء إصدار كل توصية، في المرفق رقم...)

78- **إذ تحيط علما مع التقدير** بانعقاد الاجتماع الثامن لفريق العمل المعني بالسياحة بتاريخ 1 سبتمبر/ أيلول 2016 في أنقرة تحت عنوان "السياحة الملائمة للمسلمين: تطوير وتسويق منتجات السياحة

الملائمة للمسلمين وخدماتها في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي"، **ترحب** بتوصياته التالية بشأن السياسات؛

- وضع استراتيجية وطنية للسياحة الملائمة للمسلمين ترتبط بالأهداف العامة للسياحة في الدولة من خلال التركيز على بناء وعي أصحاب المصالح وتأسيس كيان/ لجنة مختصة بالسياحة الملائمة للمسلمين، ووضع استراتيجية وطنية لتنمية منتجات/ خدمات السياحة الملائمة للمسلمين وتطوير التسويق.
- إجراء عملية تسويق للمقاصد السياحية بقيادة الحكومة تركز على السياحة الملائمة للمسلمين من خلال الترويج السياحة الملائمة للمسلمين واختيار الأماكن المناسبة لها في السوق بما يحقق النفع لمقدمي الخدمة المحليين، وقياس قدرة المقاصد السياحية على استقبال السياحة الملائمة للمسلمين عن طريق تمويل/ تنظيم حملات قصيرة الأمد.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع برامج للتدريب والإرشاد.
- إيجاد تعاون ثنائي في مجال السياحة داخل منظمة التعاون الإسلامي من خلال تبادل المعرفة الفنية وجهود الترويج المشتركة للمقاصد السياحية للسياحة الملائمة للمسلمين.

(ترد وثيقة التوصيات الخاصة بالسياسات، بما فيها السبب الأساسي وراء إصدار كل توصية، في المرفق رقم...)

79- **تدعو** الدول الأعضاء التي سجلت في فريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة للمشاركة النشطة في الاجتماع التاسع لفريق العمل المعني بالسياحة المقرر عقده في 16 فبراير/ شباط 2017 في أنقرة تحت عنوان "السياحة الملائمة للمسلمين: اللوائح التنظيمية لمنشآت الإقامة السياحية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، واجتماعه العاشر المقرر عقده بتاريخ 21 سبتمبر/ أيلول 2017 تحت عنوان "إدارة المخاطر والأزمات والتعافي من الأزمات في قطاع السياحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **وتدعو أيضًا** الدول الأعضاء التي لم تسجل بعد أن تبادر بالتسجيل في فريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة.

80- **تشيد**بجامبيا لنجاح تنفيذ مشروع "تعزيز مرونة المجتمع من خلال السياحة البيئية" في شراكة مع السنغال وغينيا بيساو ضمن الدعوة الثانية إلى تقديم المشاريع في إطار تمويل مشروعات الكومسيك.

81- **ترحب**بعقد الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في 21-23 ديسمبر/ كانون الأول 2015 في نيامي بجمهورية النيجر، **وتشيد** باختيار المؤتمر للمدينة المنورة "مدينة السياحة" في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2017، ولمدينة تبريز "مدينة السياحة" في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2018.

82- **ترحب أيضا** بالعرض المقدَّم من جمهورية بنجلاديش الشعبية لاستضافة الدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، **وتهيب** بالدول الأعضاء أن تشارك بفاعلية في هذه الدورة.

83- **تحيط علمًا** بتقرير الاجتماع الرابع لمنتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك في 14-15 يناير/ كانون الثاني 2016 في اسطنبول تحت عنوان "ترويج منتجات السياحة الملائمة للمسلمين وخدماتها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

84- **ترحب**بعرض الجمهورية التركية لاستضافة الاجتماع الخامس لمنتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/ الكومسيك في الربع الأول من عام 2017، **وتطلب** من الدول الأعضاء تشجيع ممثلي القطاع الخاص لديها في قطاع السياحة على المشاركة في هذا الحدث."

85- **ترحب** بعرض جمهورية إيران الإسلامية لاستضافة معرض طهران الدولي العاشر للسياحة في 6-9 فبراير/شباط 2017، و**تطلب** من الدول الأعضاء المشاركة الفاعلة في هذا الفاعلية.

86- **ترحب** بتنظيم مركز أنقرة لورشة العمل حول "مستقبل تنمية السياحة في كونيا"، وذلك بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة، في 15-16 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، في كونيا بالجمهورية التركية.

زيادة إنتاجية قطاع الزراعة واستدامة الأمن الغذائي (البند رقم 9 من جدول الأعمال)

87- **إذ تحيط علما مع التقدير**بانعقاد الاجتماع السابع لفريق العمل المعني بالزراعة في 3 مارس/آزار 2016 في أنقرة تحت عنوان " تقليل خسائر الغذاء في المزارع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **ترحب** بتوصياته التالية بشأن السياسات؛

- تحديد فجوات المعرفة والمعلومات بشأن المستويات والأسباب الرئيسية لخسائر الغذاء في المزارع للمحاصيل الرئيسية والمنتجات الغذائية، بغية تقديم حلول لكل دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- تحسين/ تطوير أنشطة الإرشاد والتدريب والانتشار الزراعي لتقليل خسائر الغذاء في المزارع.
- وضع برامج/ مشاريع خاصة تتصدى لخسائر الغذاء في المزارع في سلاسل القيمة الزراعية بالتعاون مع المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

(ترد وثيقة التوصيات الخاصة بالسياسات، بما فيها السبب الأساسي وراء إصدار كل توصية، في المرفق رقم...)

88- **إذ تحيط علما مع التقدير**بانعقاد الاجتماع الثامن لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة في 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 تحت عنوان " تقليل خسائر ما بعد الحصاد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **ترحب** بتوصياته التالية بشأن السياسات؛

- تشكيل لجان تنسيق وطنية تعنى بتقليل خسائر ما بعد الحصاد بغية تحديد بيانات خسائر ما بعد الحصاد وممارساتها، وتحديد أولويات تلك البيانات والممارسات وتبادلها على نطاق مجموعة من السلع الاستراتيجية، ورفع الوعي بخسائر ما بعد الحصاد.
- حشد مقدمي التمويل الزراعي لتخصيص مزيد من الموارد المالية بغية تلبية حاجات الاستثمار في البنية الأساسية الزراعية في خسائر ما بعد الحصاد.
- تحسين أنشطة الإرشاد الزراعي والتدريب والتوعية وتطويرها من أجل تقليل خسائر ما بعد الحصاد.

(ترد وثيقة التوصيات الخاصة بالسياسات، بما فيها السبب الأساسي وراء إصدار كل توصية، في المرفق رقم...)

89- **تدعو**الدول الأعضاء التي سجلت في فريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة إلى المشاركة بنشاط في الاجتماع التاسع لفريق العمل المعني بالزراعة المقرر عقده في 23 فبراير/ شباط 2017 في أنقرة تحت عنوان "تقليل هدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، واجتماعه العاشر المقرر عقده في 28 سبتمبر/ أيلول 2017 تحت عنوان "تحسين أداء السوق الزراعي: إنشاء المؤسسات السوقية وتطويرها"، **وتدعو أيضًا** الدول الأعضاء التي لم تسجل بعد أن تبادر بالتسجيل في فريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة.

90- **تشيد**بجهود تشاد وإندونيسيا وسورينام وتركيا للنجاح في تنفيذ المشاريع التالية على الترتيب ضمن الدعوة الثانية للمشاريع في إطار آلية مشاريع الكومسيك:

- "مشروع دعم مراكز التدريب الزراعي في تشاد": تشاد في شراكة مع تركيا وبوركينا فاسو،
- "مشروع تحسين دخل أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال نظام زراعي متكامل": نفذته إندونيسيا في شراكة مع غامبيا ومصر والسودان.
- "مشروع الممارسات الزراعية الجيدة للمحاصيل الدفيئة من الخضروات؛ مبادئ لمناطق الطقس الاستوائي": نفذته سورينام في شراكة مع جويانا وتركيا.
- "مشروع إنشاء قاعدة بيانات، وربط شبكي، وصفحات إلكترونية للجمعيات التعاونية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغرى/الأسر من المزارعين بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي": نفذته تركيا في شراكة مع 19 دولة من الدول الأعضاء.

91- **تحيط علمًا مع التقدير** بجهود الجمهورية التركية ومركز أنقرة في تنظيم دورات تدريبية في مختلف الجوانب الزراعية الفنية والأمن الغذائي في الدول الأعضاء ضمن إطار برنامج برنامج بناء القدرات في مجال الزراعة التابع لمنظمة التعاون الإسلامي.

92- **تحيط علمًا مع التقدير** بتنظيم الدورة السابعة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، والجمعية العامة الافتتاحية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي التي عقدت في 26-28 أبريل/ نيسان 2016 في أستانا بجمهورية كازاخستان.

الملحق (1)

القضاء على الفقر (البند 10 من جدول الأعمال)

93- **إذ تحيط علما مع التقدير** بانعقاد الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر في 11 فبراير/شباط 2016، في أنقرة، وموضوعه "نفاذ المجموعات المستضعفة لبرامج الحماية الاجتماعية في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي"، **ترحب** بما خرجت به من توصيات خاصة بالسياسات:

- تعزيز رسمية الأعمال في سوق العمل من خلال خلق بيئة تنظيمية لتيسير تحويل الأعمال ذات الطابع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وزيادة إنتاجية المعينين بشكل غير رسمي والعاطلين لفترات طويلة من خلال برامج التدريب وتنمية المهارات، وخدمات الائتمان وتنمية الأعمال.
- تعزيز تغطية الرعاية الصحية المجانية والعالمية للمجموعات المستضعفة.
- وضع برامج محددة لشبكة الأمان الاجتماعي لتحسين إمكانية حصول الأطفال المستضعفين على خدمات صحية وتعليمية بغية منع انتقال ظاهرة الفقر بين الأجيال.
- تصميم برامج محددة لشبكة الأمان الاجتماعي بغية توفير حد أدنى من الدخل المنتظم للأشخاص غير القادرين على العمل (مثل ذوي الإعاقة، والأسر التي تعيلها المرأة، وكبار السن الذين لا معاش لهم)، وكذا وضع برامج لشبكة الأمان الاجتماعي (بما في ذلك برامج التنشيط) للقادرين على العمل.

(ترد وثيقة التوصيات الخاصة بالسياسات، بما فيها السبب الأساسي وراء إصدار كل توصية، في المرفق رقم...).

94- **إذ تحيط علما مع التقدير**بانعقاد الاجتماع الثامن لفريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 بأنقرة، وموضوعه "الهجرة القسرية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الإطار الخاص بالسياسات الذي تتبناه البلدان المضيفة"،**ترحب** بما خرجت به من توصيات خاصة بالسياسات:

- وضع إطار جيد للسياسات على المستوى الوطني يتماشى مع التشريعات والآليات في البلدان المضيفة، وتعزيز قدراتها المؤسسية والبشرية بغية إدارة مجموعة متنوعة من تدفقات الهجرة القسرية، وكذا تلبية احتياجات المهاجرين.
- تسهيل الحصول على مسكن آمن وبتكلفة ميسورة بغية الحد من ظاهرة عدم كفاية المساكن وخفض العبء الاقتصادي على كل من المهاجرين والمجتمعات المضيفة، وكذا السماح للمهاجرين بالمشاركة الفاعلة في الحياة اليومية بالبلد المضيفة.
- زيادة فرص دخول المهجَّرون قسرا سوق العمل من خلال توفير تصاريح العمل، ووضع برامج ترمي إلى النهوض بما لديهم من مهارات من أجل تعزيز الاكتفاء الذاتي.
- تيسير حصول المهجَّرون قسرا على الخدمات الصحية والتعليمية من خلال القضاء على الحواجز العملية بما في ذلك التباينات اللغوية، وتكاليف الخدمات.
- جمع بيانات موثوق فيها عن السكان من الهجَّرين قسرا لزيادة فعالية وضع السياسات ورصدها، وكذا عمليات التقويم.
- حشد دعم وموارد المؤسسات الدولية ومنظمة التعاون الإسلامي من أجل التخفيف من حدة الفقر بين المهجَّرون قسرا.

95- **تهيب** بالدول الأعضاء المسجلة في فريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقرالمشاركة بفعالية في الاجتماع التاسع لفريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر، المقرر عقده في 6 إبريل/نيسان 2017، أنقرة، وموضوعه "سوء التغذية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الوقوع في شراك الفقر"، وكذلك في الاجتماع العاشر المقرر عقده في 5 أكتوبر/تشرين

الأول 2017، وموضوعه "تعليم المحرومين من الأطفال في منظمة التعاون الإسلامي: مفتاح الهروب من الفقر"، و**تهيبأيضاً** بالدول الأعضاء التي لم تسجل عضويتها بعد في فريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر أن تبادر بذلك.

96- **تشيد**بالجهود المبذولة من الكاميرون، وإيران، وسورينام، ومركز أنقرة في التنفيذ الناجح لما يلي من مشروعات على التوالي بموجب الدعوة الثانية للمشروعات في إطارآلية تمويل مشروعات الكومسيك:

- "مشروع بناء القدرات الإنتاجية لصغار المنتجين الزراعيين للبن والكاكاو في بعض دول وسط وغرب أفريقيا، من خلال تحسين الممارسات الخاصة بالصحة النباتية" الذي تقوم به الكاميرون بالشراكة مع نيجيريا وبنين.
- "مشروعدور التأهيل المجتمعي في الحد من الفقر" الذي تقوم به إيران بالشراكة مع ماليزيا، وإندونيسيا.
- "تصميم وتنفيذ نظام المعلومات الإدارية لشبكات الأمان الاجتماعي داخل الوزارة" الذي تقوم به سورينام بالشراكة مع تركيا وجويانا.
- "تحسين القدرات الإحصائية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إحصائيات الفقر" الذي يقوم به مركز أنقرة بالشراكة مع 25 دولة من الدول الأعضاء.

أ)صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا

97- **تؤكد من جديد** طلبها من الدول الأعضاء التي تعهدت بالمساهمة في صندوق التضامن الإسلامي للتنمية أن تفي بالتزاماتها، ومن الدول الأعضاء التي لم تتعهد بعد بالمساهمة فيه أن تقوم بذلك، من أجل تمكين الصندوق من القيام بمزيد من المشروعات التنموية في الدول الأعضاء. كما **تطلب** من الدول الأعضاء أن تفكر في التطوع بالتزامات إضافية.

98- **تهيب**بالدول الأعضاء أن تنفذ قرار مجلس المحافظين للبنك الإسلامي للتنمية بمنح صندوق التضامن الإسلامي للتنمية أرض وقف لاستثمار وتعزيز موارد دخله للتخفيف من حدة الفقر.

99- **تطلب أيضاً** من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية مضاعفة جهوده المبذولة لحشد الموارد وتوفير الدعم من موارد متنوعة بما في ذلك القطاع الخاص في الدول الأعضاء.

100- **ترحب** بالجهود التي يبذلها البنك الإسلامي للتنمية لحشد الموارد من المؤسسات التمويلية المختلفة، وذلك لتنفيذ البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا.

ب) برنامج القطن الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي

101- **إذ تستذكر** القرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك في دورتيها الثلاثين والحادية والثلاثين بشأن برنامج القطن الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي، **ترحب** بتخصيص البن الإسلامي للتنمية لما يلزم من تمويل لمشروع مركز أنقرة لبناء القدرات لعام 2017.

102- **ترحب** بالإتمام الناجح للبرنامج مع إطلاق مشروع مركز أنقرة لبناء القدرات، و**تعرب عن** شكرها وتقديرها لكل أصحاب المصلحة الذين أسهموا في البرنامج.

103- **تحيط علمًا** بالجهود التي يبذلها مركز أنقرة لتنظيم الدورات التدريبية في الدول الأعضاء في المجالات المختلفة المتعلقة بالقطن، وذلك في إطار برنامج تدريب القطن التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، **وتحث** مراكز التميز المعنية بإنتاج القطن على توطيد أواصر التعاون مع مركز أنقرة بهدف تنفيذ هذه الدورات التدريبية.

ج) البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

104- **تعرب عن تقديرها** للجهود المتواصلة التي يبذلها مركز أنقرة لإطلاق وتنفيذ برامج متنوعة لبناء القدرات، ودورات تدريبية في المجالات والمناحي المختلفة التي تهم الدول الأعضاء، من أجل تعزيز قدرات الموارد البشرية وجودتها في هذه البلدان، و**تهيب** بمركز أنقرة حشد المزيد من الموارد المالية لصالح هذا البرنامج.

105- **تطلب** من مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية مواصلة إطلاق وتنفيذ مشروعات ومبادرات جديدة تحت مظلة البرامج الفرعية للبرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، **وتهيب** بالدول الأعضاء المشاركة في البرامج المختلفة التي يقدمها مركز أنقرة تحت مظلة البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وكذا دعم تلك البرامج، بتنشيط دور نقاط الاتصال الوطنية الخاصة بها في هذا البرنامج الهام، من بين أمور أخرى.

د) تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

106- **إذ تذكر** بتوصيات الدورة الثانية والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك ذات الصلة، **ترحب** بالدراسة بعنوان "إسهامات المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة" التي أجراها كل من البنك الإسلامي للتنمية ومكتب تنسيق الكومسيك بالتعاون مع مركز أنقرة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومعهد

المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، كما **تهيب** بالدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي استخدام نتائج هذه الدراسة.

107- **تطلب** من مكتب تنسيق الكومسيك جمع الأنشطة التي تم إجراؤها بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، وتقديم تقرير أمام الدورة المقبلة للكومسيك.

108- **إذ تذكر** بالقرار ذي الصلة للدورة الحادية والثلاثين للكومسيك حول تحديد مجالات أهداف التنمية المستدامة التي تتصدر قائمة أولويات الدول الأعضاء، **تدعو** الدول الأعضاء الانتهاء من "الدراسة الاستقصائية حول أولويات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة " التي أجراها مركز أنقرة وقام بتوزيعها، كما **تطلب** من مركز أنقرة تقديم تقرير عن نتائج الدراسة الاستقصائية التي توصلوا إليها إلى اجتماع لجنة المتابعة الثالثة والثلاثين، وكذا إلى الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك.

109- **تعهد**إلى مركز أنقرة أن يعمل باعتباره نقطة اتصال، بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي، لمتابعة إطار مؤشر أهداف التنمية المستدامة، الذي يقوم على وضعهحاليالمجتمع الإحصائي الدولي، ورفع تقارير منتظمة حول التقدم المسجل فيما يتعلق بوضع اللمسات النهائية على إطار مؤشر أهداف التنمية المستدامة إلى الكومسيك في دوراتها السنوية.

توطيد أواصر التعاون المالي (البند 11 من جدول الأعمال)

110- **إذ تحيط علما مع التقدير**بعقد الاجتماع السادس لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي، في 17-18 مارس/آذار 2016، في أنقرة، وكان موضوعه "وضع استراتيجيات للتمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **ترحب** بما خرج به الفريق من توصيات خاصة بالسياسات، بوصفها خطوطا إرشادية مرجعية للدول الأعضاء المهتمة، لتطوير استراتيجيات التمويل الإسلامي.

(ترد توصيات الاجتماع الخاصة بالسياسات مدمَجة في وثيقة التوصيات الخاصة بالسياسات التي أُعدت خصيصا لجلسة تبادل وجهات النظر، المنعقدة في الجلسة الوزارية الثانية والثلاثين للكومسيك، وهي المرفق رقم...)

111- **إذ تحيط علما مع التقدير** بعقد الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي، في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2016، في أنقرة، وكان موضوعه "البنيان المالي الإسلامي الوطني والعالمي: مشكلات وحلول ممكنة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **ترحب** بالتوصيات التاليةالخاصة بالسياسات، بوصفها مبادئ توجيهية مرجعية للدول الأعضاء المعنية لتطوير البنيان المالي الإسلامي:

- تطوير/دعم إطار قانوني للتمويل الإسلامي، بمراجعة القوانين المالية الإسلامية، والأنظمة الضريبية، وإطار عمل البت في النزاعات، وقانون الإفلاس.
- تطوير ما يلزم من إطار مؤسسي تنظيمي ورقابي لصناعات الخدمات المالية الإسلامية، باعتماد المعايير التي تضعها مؤسسات الهياكل المالية الإسلامية، وتحسين الإطار الوطني.
- إنشاء إطار سليم للحوكمة، بدمج متطلبات الحوكمة المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية، على مستوى المؤسسات المالية، في القوانين والقواعد التنظيمية المالية الإسلامية.
- تطوير ثقافة حماية المستهلك والتثقيف المالي، بضمان الإفصاح الكامل في عقود التمويل الإسلامي، وإيجاد برامج للتثقيف المالي، من أجل تعزيز الوعي بالمعاملات المالية الإسلامية ورفع مستوى فهمها.
- تطوير بنية أساسية للسيولة للقطاع المالي الإسلامي، بإصدار أدوات للسيولة متوافقة مع أحكام الشريعة، وإنشاء سوق مال إسلامي فاعل، وضمان وجود المقرضين الأخيرين لتقديم تسهيلات متوافقة مع أحكام الشريعة.

(ترد وثيقة التوصيات الخاصة بالسياسات، بما فيها السبب الأساسي وراء إصدار كل توصية، في المرفق رقم...).

112- **تهيب**بالدول الأعضاء التي سجلت اسمها في فريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي أن تشارك بفاعلية في الاجتماع الثامن لفريق العمل المعني بالتعاون المالي، الذي سينعقد في 30 مارس/آذار 2017، وسيكون موضوعه "تحسين إدارة الدين العام في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وكذا الاجتماع التاسع الذي سينعقد في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2017، وسيكون موضوعه "تنويع الأدوات المالية الإسلامية"، و**تهيب أيضا** بالدول الأعضاء التي لم تسجل اسمها بعد، أن تقوم بتسجيل اسمها في فريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي.

113- **تشيد** بالجهود التي بذلتها جامبيا، بالشراكة مع نيجيريا وسيراليون، للتنفيذ الناجح للمشروع المعنون "بناءالقدرات بشأن الأدوات المالية الإسلامية"، الذي نُفِّذ في إطار تمويل مشروعات الكومسيك، بعد إطلاق الدعوة الثانية للمشروعات.

114- **تشيد كذلك** بالجهود التي بذلتها ماليزيا، بالشراكة مع أذربيجان وتركيا والإمارات العربية المتحدة، للتنفيذ الناجح للمشروع المعنون "برامج بناء القدرات الخاصة بأسواق رأس المال الإسلامية"، في إطار تمويل مشروعات الكومسيك، بعد إطلاق الدعوة الثانية للمشروعات.

أ) منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

115- **إذ تستذكر** القرارات ذات الصلة التي خرجت بها الكومسيك في دورتيها الثلاثين والحادية والثلاثين، فإنها **تحيط علما** بتقرير الاجتماع العاشر لمنتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي استضافته بورصة اسطنبول في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2016، **وترحب** بمقترح المنتدى لإنشاء منبر إلكتروني ذي قدرة عالية على التكيّف لعمليات التداول والمقاصة في الذهب، في إطار الهدف النهائي المتمثل في إنشاء بورصة/منبر للذهب فيما بين المتطوعين من الدول الأعضاء. و**تطلب** الدورة **أيضا** من المنتدى/الأمانة العامة للمنتدى إجراء ما يلزم من دراسات لإنشاء المنبر/البورصة التي تم اقتراحها.

116- **تدعوكذلك** الدول الأعضاء المعنية بأن تشارك بفاعلية في قوة عمل المنتدى من أجل دعم المنبر/البورصة المقترحة، وذلك بالإسراع بوتيرة عملية تكامل البورصات، وتوفيق الأطر التنظيمية.

117- **ترحب** بالعرض المقدَّم من بورصة اسطنبول، باعتبارها الأمانة العامة لمنتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لاستضافة الاجتماع الحادي عشر للمنتدى لعام 2017، في اسطنبول، **وتطلب** من جميع الدول الأعضاء أن تشارك بفاعلية في هذا الاجتماع.

118- **تطلب** من الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية دعم الترويج لكل من مؤشر ستنادرد أند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك، وما يتبعه من مؤشرات فرعية.

ب) التعاون فيما بين الجهات التنظيمية لأسواق رأس المال

119- **إذ تستذكر** القرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك في دورتيها الثلاثين والحادية والثلاثين، فإنها **تحيط علما** بتقرير الاجتماع الخامس لمنتدى الجهات التنظيمية لأسواق رأس المال، الذي استضافه مجلس أسواق المال بالجمهورية التركية، في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2016، في اسطنبول، **تأخذ علما** بمقترح المنتدى بإنشاء منبر إلكتروني لبورصة العقارات، تابع للكومسيك بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعنية المشاركة في المنتدى. و**تطلب** الدورة **أيضا** من المنتدى/الأمانة العامة للمنتدى إجراءدراسات شاملة لتحديد المراحل اللازمة لإنشاء المنبر المقترح، بدعم من الهيئات الوطنية وبورصات الأوراق المالية من الدول الأعضاء المتطوعة.

120- **تدعو كذلك** الدول الأعضاء المعنية أن تشارك بفاعلية في الدراسات المعنية بدعم المنبر المقترح، بتحديد الهيئات المعتمدة في بلادهم للإسراع بالأعمال الفنية اللازمة لإنشاء المنبر.

121- **ترحب** بالجهود التي تبذلها مجموعات العمل التابعة لمنتدى الجهات التنظيمية لأسواق رأس المال لإيجاد حلول لأسواق رأس المال الإسلامية، وتوفير قاعدة للبيانات، والتثقيف المالي، وكذا بناء القدرات؛ و**تدعو** الدول الأعضاء لدعم جهود المنتدى، وذلك بالمشاركة في اجتماعاته، بما يُسهم في إتمام المهام التي تكلَّفت بها مجموعات العمل.

122- **ترحب**بالعرض المقدم من مجلس أسواق المال بالجمهورية التركية، باعتباره الأمانة العامة للمنتدى، لاستضافة الاجتماع السادس لمنتدى الكومسيك التنظيمي لأسواق رأس المال، المقرر عقده في 2017، في اسطنبول، و**تدعو** جميع الدول الأعضاء للمشاركة بفاعلية في هذا الاجتماع.

ج) التعاون فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية

123- **ترحب** بالعرض المقدَّم من البنك المركزي التركي لاستضافة الاجتماع الخامس عشر للبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك في النصف الثاني من عام 2017، و**تحث** الدول الأعضاء على المشاركة الفاعلة في هذا الاجتماع.

124- **ترحب** ببرامج التدريب وبناء القدرات التي ينظمها مركز أنقرة للبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بالدول الأعضاء في جوانب التعاون المختلفة، و**تطلب** من مركز أنقرة أن يواصل تنظيم هذه الأنشطة للمؤسسات المعنية لدى الدول الأعضاء.

تبادل وجهات النظر حول "وضع استراتيجيات للتمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" (البند 12 من جدول الأعمال)

125- **ترحب** بالتوصيات الخاصة بالسياسات التي خرج بها فريق العمل المعني بالتعاون المالي في اجتماعه السادس، الذي كان موضوعه "وضع استراتيجيات للتمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، الذي تم تنظيمه في 17-18 مارس/آذار 2016، في أنقرة، بالجمهورية التركية، بوصف هذه التوصيات خطوطا إرشادية مرجعية للدول الأعضاء المهتمة، لتطوير استراتيجيات التمويل الإسلامي.

مرجع: وثيقة التوصيات الخاصة بالسياسات (المرفق رقم ...)

موضوع جلسة تبادل وجهات النظر للدورة المقبلة

126- **تقرر** أن يكون "تحسين سلامة ممرات النقل عبر الوطنية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" موضوع جلسة تبادل وجهات النظر للدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك، وتطلب من فريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات الخروج بتوصيات ملموسة خاصة بالسياسات ومتعلقة بهذا الموضوع - بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي- وتقديمها للكومسيك في دورتها الثالثة والثلاثين.

تاريخ انعقاد الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك (البند 13 من جدول الأعمال)

127- **تقرر**أن ينعقد الاجتماع الثالث والثلاثون للجنة المتابعة في 10-11 مايو/أيار 2017، في أنقرة بالجمهورية التركية، وأن تنعقد الدورة الثالثة والثلاثون للكومسيك في 20-23 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، في اسطنبول، بالجمهورية التركية.

ما يستجد من أعمال (البند 14 من جدول الأعمال)

أ) تجديد عضوية المكتب

128- **تنتخب**دولة قطر، وماليزيا، وجمهورية الجابون،نوابا لرئيس مكتب الكومسيك ليمثلوا المناطق العربية والآسيوية والأفريقية، على التوالي، وجمهورية باكستان الإسلامية مقررا؛ وذلك لتولي مناصبهم عند انعقاد الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك. ونتيجة الانتخاب، يأتي تشكيل لجنة المتابعة كما يلي؛

الملحق (1)

البلد		المنصب
الجمهورية التركية	:	رئيس اللجنة (الدائم)
دولة فلسطين	:	نائب رئيس اللجنة (الدائم)
المملكة العربية السعودية	:	نائب رئيس اللجنة (الدائم)
دولة قطر	:	نائب رئيس اللجنة (ممثل المنطقة العربية)
ماليزيا	:	نائب رئيس اللجنة (ممثل المنطقة الآسيوية)
جمهورية الجابون	:	نائب رئيس اللجنة (ممثل المنطقة الأفريقية)
دولة الكويت	:	عضو المكتب السابق
جمهورية إندونيسيا	:	عضو المكتب السابق
جمهورية النيجر	:	عضو المكتب السابق
جمهورية باكستان الإسلامية	:	المقرر

{{}}{{}}{{}}